الفصل الثالث

جريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية والقانونين الإماراتي والمصري

تمهيد:

بالنظر إلى الانتشار الهائل للوسائل التكنولوجية المستحدثة بين الكثير من البشر في العديد من المجالات في حياتهم اليومية، أدى ذلك إلى استخدام التعاملات الإلكترونية كبديل للمعاملات التقليدية، حيث أصبح من السهل التعامل مع المعلومات والبيانات بصيغتها الإلكترونية، وبالتالي أضحى من الممكن تخزينها ومعالجتها ونقلها والاستفادة منها في مختلف المجالات، وعلى الرغم من الإيجابات التي ترتبت على انتشار الوسائل التكنولوجية المستحدثة بين أفراد المجتمع، إلا أنها أدت إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم تعرف باسم الجرائم الإلكترونية، ومن أمثلتها جرائم التزوير الإلكتروني[٢١٢].

ويعد التزوير الإلكتروني تغييرًا في الحقيقة المتعلقة بالبيانات أو المعلومات التي يتم معالجتها بواسطة الحاسب الآلي، وتتطلب جريمة التزوير الإلكتروني – شأنها شأن غيرها من الجرائم العمدية – توافر ركنين، وهما الركن المادي والركن المعنوي، ومن الجدير بالذكر، أن الشريعة الإسلامية قد أدانت هذا النوع من الأفعال في العديد من المواضع في القرآن الكريم والسنة النبوية، فعلى سبيل المثال نهت الشريعة الإسلامية عن انتهاك حرمات الأفراد والاعتداء على حرياتهم وخصوصياتهم، كما حرمت كل اعتداء على مصلحة المال، وبالتالي فإن التزوير الإلكتروني يعد محرمًا من قبل الشريعة الإسلامية[٢١٣].

---

[٢١٢]طه عثمان المغربي . ٢٠٢٠ . "تزوير المستند الإلكتروني" . *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* . المنصورة . العدد (٧٢) . ص . ٤٢٦.

[٢١٣]حفصي عباس . ٢٠١٥ . جرائم التزوير الإلكترونية . *(رسالة دكتوراه) . الجزائر: جامعة وهران أحمد بله . كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإنسانية قسم الشريعة والقانون* . ص . ١٢٦، ١٥٦.

بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم كل من المشرع الإماراتي والمشرع المصري بتجريم أفعال التزوير الإلكتروني، وتحديد أركانها والعقوبات التي يتم تطبيقها على مرتكبي هذا النوع من الجرائم، وبناءً على ذلك سوف تتناول الباحثة في هذا الفصل جريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية والقانونين الإماراتي والمصري، وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم جريمة التزوير الإلكتروني.

المبحث الثاني: أركان جريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: أركان جريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري.

المبحث الأول: مفهوم جريمة التزوير الإلكتروني:

تعد جرائم التزوير إحدى الجرائم التي تتطلب معالجة دقيقة في بيان مفهومها، ويرجع السبب في ذلك إلى تباين جريمة التزوير بمفهومها التقليدي عن جرائم التزوير الإلكترونية[٢١٤]، فالتزوير يمثل تغيير الحقيقة دون النظر إلى الوسائل التي يتم عن طريقها ارتكاب هذا النوع من الجرائم، والتي يترتب عليها فقدان ثقة أفراد المجتمع العامة في العديد من الأشياء أو القيم التي تتميز بأهميتها القانونية، والتي يعتمد عليها أفراد المجتمع في تسيير مختلف جوانب حياتهم اليومية.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك ما يعرف بالمحررات الإلكترونية، وهي المحررات التي ازداد التعامل من خلالها في الآونة الأخيرة نظرًا لانتشار الوسائل التكنولوجية المستحدثة، والتي على الرغم من الإيجابيات التي ترتبت على استخدام هذا النوع من المحررات من تخفيض التكاليف والحد من التضخم

[٢١٤]عبيد، رؤوف . ٢٠١٦ . *جرائم التزييف والتزوير* . الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية . ص . ١٢١.

الورقي، إلا أنها أدت إلى ظهور ما يعرف بجرائم التزوير الإلكتروني، الأمر الذي أشار إلى مدى خطورة الاعتداء على هذا النوع من المحررات[٢١٥].

وبناءً على ذلك سوف تقسم الباحثة هذا الفصل إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف التزوير الإلكتروني وأهمية تجريمه.

المطلب الثاني: حجية المحررات الإلكترونية في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: خطورة جريمة التزوير الإلكتروني.

المطلب الاول: تعريف التزوير الإلكتروني وأهمية تجريمه

إن وضع تعريف محدد لجريمة التزوير الإلكتروني يعد على قدر كبير من الأهمية حتى يتم الكشف عن طبيعة هذا النوع من الجرائم ووضع النصوص العقابية الملائمة له، وبناءً على ذلك، سوف يتم تناول تعريف التزوير الإلكتروني وأهمية تجريمه من خلال ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: تعريف التزوير (لغويًا – اصطلاحيًا).

الفرع الثاني: تعريف الإلكتروني (لغويًا– اصطلاحيًا).

الفرع الثالث: تعريف التزوير الإلكتروني اصطلاحيًا.

الفرع الأول: تعريف التزوير (لغويًا – اصطلاحيًا)

١. التعريف اللغوي:

يعرف الزور بأنه الكذب، كما يعرف أيضًا الزور بأنه كل ما يتخذ ربًا ويعبده من دون الله[٢١٦].

أما زور الشيء فتعني حسنه وقومه، وزور الشهادة أي إبطلها وتعني أيضًا أنه قد وسمها بالزور[٢١٧].

---

[٢١٥]عمر عبد السلام حسين الجبوري . ٢٠١٧ . جريمة التزوير الإلكتروني في التشريع الأردني: دراسة مقارنة . (رسالة ماجستير) . جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق . قسم القانون العام . ص . ٢، ٣.

[٢١٦]الجوهري، *إسماعيل بن حماد* . ١٩٩٤ . *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* . بيروت: دار العلم للملايين . ص . ١٨٨٦ .

[٢١٧]محمد بن يعقوب الفيروز أبادي . ٢٠٠٥ . *القاموس المحيط* . تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي . بيروت: مؤسسة الرسالة . ص . ٤٠٣.

٢. التعريف الاصطلاحي:

يمكن أن يتم تعريف التزوير بأنه تغيير الحقيقة من خلال تحسين الشيء ووصفه بأنه مختلف عن جودته الحقيقية، بحيث يتخيل من سمعه أو رآه أنه مختلف عما بداخله بقصد الخداع؛ الأمر الذي يؤدي إلى الأذى والظلم[٢١٨].

بالإضافة إلى ذلك، يُعرف التزوير بأنه إجراء تغيير في إحدى الوثائق أو الملفات الرسمية المعتمدة أو المعتمدة قانونًا، أو القواعد المنظمة للعمل الذي يؤدي إلى الإضرار بالآخرين أو إلحاق الضرر بهم، ويمثل التزوير نشاطًا إجراميًا لأنه يهدف إلى الخداع والحصول على مكاسب غير مشروعة وغير قانونية[٢١٩].

وأما من الناحية الشرعية، فيقصد بمفهوم التزوير: "تحسين الشيء إلى شيء آخر مختلف عنه، ووصفه بخلاف صفته الحقيقية، والسبب في ذلك يكون ليظن من يسمعه، أو يراه أنه بخلاف ما هو به"[٢٢٠].

وتعرف الباحثة مفهوم التزوير: بأنه إحداث تغيير بشكل مقصود ومتعمد للحقيقية في بيان أساسي منها، ويتم ذلك من خلال استخدام إحدى الطرق التي نصت عليها الأنظمة القانونية التي قد يؤدي تغييرها أو التلاعب بها إلى إحداث أضرار بمصالح الغير أو حدوث عدم إنصاف لهم .

---

[٢١٨] سامر برهان محمود حسن . ٢٠١٠ . *أحكام جرائم التزوير في الفقه الإسلامي* . ص . ١١.

[219] F . M . Atabani . 2014 . *The Role of Saudi Universities in Maintaining Integrity and Combating Corruption* . Jeddah: Islamic Economics Institute . p . 10.

[٢٢٠] محمد بن جرير الطبري . ٢٠٠١ . *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* . تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي . مركز الدراسات والبحوث العربية والإسلامية . القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر . ٥٢٣/١٧.

الفرع الثاني: تعريف الإلكتروني (لغويًا- اصطلاحيًا)

١. التعريف اللغوي:

يعرف الإلكتروني في اللغة بأنه يتعلق بمجال الإلكترون، وهو لفظ أعجمي وليس عربيًا، كما يمكن تعريفه بأنه دقيقة ذات شحنة كهربائية سالبة، شحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية[٢٢١].

٢. التعريف الاصطلاحي:

وفقًا لنظام التعاملات الإلكترونية، م ١/٩ يعرف مفهوم الإلكتروني بأنه تقنية استعمال وسائل كهربائية، أو كهرومغناطيسية، أو بصرية، أو أي شكل آخر من وسائل التقنية المشابهة في القيام بعمل ما[٢٢٢].

وتعرف الباحثة مفهوم الإلكتروني في هذه الدراسة بأنه: استخدام الوسائل التقنية الحديثة المعتمدة على أجهزة كهربائية، أو كهرومغناطيسية، أو بصرية، أو شكل آخر من وسائل التقنية المشابهة.

الفرع الثالث: تعريف التزوير الإلكتروني اصطلاحيًا

يمكن التطرق إلى تعريف التزوير الإلكتروني على أنه شكل من أشكال التحريف، أو التمويه، أو تعمد إخفاء الهوية، أو إخفاء معالم الهوية الخاصة بالآخرين من خلال الاستعانة بوسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة التي يطورها المجرمون لتحقيق مصالحهم وتضييع مصالح الغير، فقد يقوم بعض الأفراد بمجموعة من التغييرات على الملفات أو الوثائق المختلفة، حيث يتم ذلك التزوير باستخدام وسائل مختلفة

[٢٢١] مجمع اللغة العربية . ٢٠٠٤ . *المعجم الوسيط* . القاهرة: مكتبة الشروق . ص . ٢٤.

[٢٢٢] عبد الرحمن مهل الروقي . *جريمة التزوير الإلكتروني في النظام السعودي*: دراسة تأصيلية مقارنة . ص . ١٢.

من التقنيات الحديثة القائمة على شبكة الإنترنت والتي لا تتيح إلى حد كبير التعرف على هوية المجرم الذي يقوم بمثل هذه التغييرات غير القانونية.

إن التزوير الإلكتروني يعرف بأنه التغيير غير القانوني للبيانات والمعلومات في المستندات التي تتم معالجتها تلقائيًا باستخدام أجهزة وبرامج القرصنة من قبل مجرمين متخصصين في هذا المجال، وذلك في إطار الاستعداد للحصول على المستندات التي يمكنهم استخدامها والتي تحاكي الأصل ولكنها مزورة في المحتوى والشكل بقصد استخدامها لتحقيق مصلحة الجاني أو غيره[٢٢٣].

وعلاوة على ذلك، يمكن معالجة تعريف التزوير الإلكتروني على أنه شكل من أشكال التشويه أو جانب يعتمد على التمويه أو الإخفاء المتعمد للهوية أو إخفاء هوية الآخرين من خلال استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية للتزوير وإخفاء الحقائق التي تحفظ حقوق الغير وتضع حدودًا قانونية للتعامل.

وبناءً على ذلك، قد يلجأ بعض المجرمين إلى إجراء العديد من التغييرات غير القانونية على الملفات والمستندات المختلفة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، حيث يستغل المجرمون التقنيات الحديثة في إطار عمل نسخ جديدة متشابهة مع الوثائق الأصلية والقانونية، وبالتالي يتم خداع السلطات ويحصل المجرم على ما لا يستحق من مكاسب[٢٢٤].

وتعرف الباحثة التزوير الإلكتروني في هذه الدراسة على أنه التحريف المتعمد للحقيقة في البيانات والمعلومات الواردة في المستندات التي تتم معالجتها آليًا بواسطة التقنيات الإلكترونية الحديثة،

---

[٢٢٣]عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٢٣.

[224]Blount County Government . *Blount County Highway Department Employee Handbook* . Maryville: TN . p . 23.

ويكون ذلك بهدف الإضرار بالمستفيد وما يملك من صيغه الوثائقية، وذلك بغرض استخدامها لتحقيق مصلحة لمرتكب جريمة التزوير أو لشخص آخر يعمل الجاني لصالحه.

المطلب الثاني: حجية المحررات الإلكترونية في الفقه الإسلامي

بتدقيق كتب الفقه المختلفة ودراستها، اتضح أن معظم الفقهاء يتجهون بشكل عام إلى الاعتماد على وسائل معينة في الإثبات والتخلي عن الوسائل الأخرى، والشهادة من أقوى هذه الوسائل، فإن المحررات أو الوثائق موضع تساؤل ما لم يشهدهم الشهود، وهكذا فإن الاعتماد على الشهادة هو أكثر من الاعتماد على الوثيقة، ولكن تطور العصر أوجد صورًا تدل على الحقيقة أقوى من الشهادة أو اليمين، ونظرًا لأنه أصبح من السهل نسب المستند إلى أصحابه، وبما أن الكتابة محفوظة من الذاكرة بشكل أكبر، فإن المستندات المكتوبة أقوى في الإثبات من الشهادة نفسها[٢٢٥].

وفي ذلك الشأن يمكن أن نستعين بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾[٢٢٦].

وبناءً على ذلك، فقد حثت تعاليم الدين الإسلامي على كتابة الدين ووجود الشهود على هذا الدين، فيكون الشهود إما رجلين أو رجلًا وامرأتين، حيث إن الكتابة فقط لا يمكن أن تكون دليلًا

[٢٢٥] عبد الرحمن مهل الروقي . ٢٠١٥ . *جريمة التزوير الإلكتروني في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة* . ص . ٢٨.

[٢٢٦] القرآن . البقرة . ٢٨٢.

كافيًا، بل يجب أن يتم دعمها بالشهادة، وذلك حماية الدائن من إنكار المدين لصحة خطه الأصلي، كما يتم ذلك لحماية المدين من الادعاءات عليه من خلال تقديم وثيقة لا يمكن التحقق من إثباتها.

واتفقت دراسة (حسن، ٢٠١٠)[٢٢٧] مع ما سبق، حيث أن نتائجها أشارت إلى أنه قد ثبت تحريم التزوير بالقرآن الكريم، والسنة الشريفة، والأدلة على ذلك كثيرة، وأنه من الكبائر؛ بل إن الأحاديث كلها صحيحة لا تحتاج إلى اللجوء لغيرها من أحاديث فيها قول، كما استنتجت الدراسة أن ضرر المزور لا يقتصر على شخصه، بل يتعدى ذلك إلى من سلبهم حقوقهم؛ مما يشكل معول هدم في المجتمع بهضم الحقوق، وإفساد الاطمئنان والأمان، وتحويل المظلوم إلى وحش كاسر لا يفكر إلا في الانتقام.

وعلاوة على ذلك، يذكر "الإمام العيني" في كتاب القاضي إلى القاضي أنه "لا يقبل الكتاب إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين؛ لأن الكتاب يشبه الكتاب فلا يثبت إلا بحجة تامة، وهذا لأنه ملزم، فلابد من الحجة، بخلاف كتاب الاستئمان من أهل الحرب لأنه ليس بملزم بخلاف رسول القاضي على المزكي، ورسوله إلى القاضي، لأن الإلزام بالشهادة لا بالتزكية"[٢٢٨].

وقد ناقش مجمع الفقه الإسلامي بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السادسة حكم إبرام العقود بوسائل الاتصال الحديثة، وأصدر القرار رقم (٦/٣/٥٢) الذي نص على سريان العقود بهذه الوسائل ومنها الحاسب الآلي، وأشار إلى بعض الأحكام المتعلقة به، وبالتالي قرر مجمع الفقه الإسلامي في هذا الشأن أنه إذا تم إبرام العقد بين غائبين لا يلتقيان في مكان واحد أثناء إنجاز هذا العقد، والآخر لا يرى ولا يسمع كلامه، حيث إن وسائل الاتصال بينهما هي الكتابات أو الرسائل أو السفارة "إرسال

---

[٢٢٧] سامر برهان محمود حسن . ٢٠١٠ . *أحكام جرائم التزوير في الفقه الإسلامي* .

[٢٢٨] الرامفوري، المولوي محمد عمر . ١٩٨٠ . *البناية شرح الهداية* . بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر . ٤٥/٨.

الرسل"، ينطبق هذا على إرسال التلغراف والتلكس والفاكس ومراسلات الكمبيوتر، وفي هذه الحالات ينعقد العقد عندما يصل الإيجاب إلى المرسل إليه ويقبله [٢٢٩].

قد يكون من وسائل إثبات الحق الذي يطالب به المدعي إقراره أو بينة المدعي، مثل إنكار شهوده أو إحجام المدعى عليه عن أداء اليمين، وهناك وسائل أخرى لإثبات الحق المطالب به، وذلك رغم وجود بعض الاختلاف بين الفقهاء في مدى سلطته في الدليل، وهذه الوسيلة هي علم القاضي، والقرائن، والقسامة، والقيافة، والقرعة [٢٣٠].

وعلاوة على ذلك، فإن المحرر سواء كان ورقياً، أو إلكترونياً لا يتعدى أن يكون قرينة أو بينة في القضايا، وفي باب حصر وسائل الإثبات أو إطلاقها، فقد تم تقسيم الفقهاء إلى فريقين على النحو التالي [٢٣١]:

القول الأول:

اتجه جمهور الفقهاء إلى أن وسائل الإثبات تنحصر فيما نص عليه صراحة في النص الشرعي، أو استنتاجيًا كالشهادة والإقرار واليمين، كما اختلف أصحاب هذا المذهب في تحديد ذلك، فمنهم من قصره على سبعة، ومنهم من قصره على ستة، ومنهم من قصره على ثلاثة فقط.

القول الثاني:

ولا تقتصر وسائل الإثبات على رقم معين، بل تشمل كل ما يدل على الحقيقة ويظهرها، وهو قول مجموعة من المحققين، مثل الشيخ ابن تيمية – رحمه الله – وتلميذه الشيخ ابن القيم رحمه الله.

---

[٢٢٩]نور الهدى مرزوق . ٢٠١٢ . *التراضي في العقود الإلكترونية* . (رسالة ماجستير) . كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة مولود معمري . ص . ١٧.

[٢٣٠]زيدان، عبد الكريم . ١٩٨٩ . *نظام القضاء في الشريعة الإسلامية* . بيروت: مؤسسة الرسالة . ص . ١٥٥.

[٢٣١]عبد الرحمن بن عبد الله السند . ٢٠٠٧ . "حجية الوثيقة الإلكترونية" . *مجلة العدل* . الرياض . العدد (٣٤) . ص.١٥٩ .

وممن اتجهوا إلى القول الثاني ابن تيمية رحمه الله- حيث يذكر أن الحجة أحيانًا تكون شاهدًا، كما إن يمين الطالب عند جمهور أهل العلم من أهل الحجاز، وفقهاء الحديث، وأحيانًا تكون الحجة نساء في بعض الأوقات امرأة عند أبي حنيفة وأحمد فيما عرف عنه؛ كما يمكن أن تكون امرأتين عند مالك وأحمد في رواية؛ وعلاوة على ذلك، قد تكون الحجة أربع نسوة عند الشافعي، وأحيانًا تكون الحجة غير ذلك من الأمور، وفضلًا عن ذلك، تكون الحجة اللوث واللطخ والشبهة مع إيمان المدعي خمسين يمينًا، وبذلك تعرف بأنها القسامة التي يبدأ فيها بأيمان المدعي عند عامة فقهاء الحجاز وأهل الحديث[٢٣٢].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ابن القيم يقر بأن البينة تتمثل في كونها اسمًا لكل ما يبين الحق ويظهره، ومن خصها بالشاهدين، أو الأربعة، أو الشاهد لم يوف مسماها حقه بشكل كامل، ولم يتم ذكر البينة بشكل أساسي في القرآن في إطار أن يقصد بها الشاهدين؛ بل إنها جاءت في إطار أن يقصد بها الحجة، والدليل، والبرهان مفردة ومجموعة، ويشمل ذلك أيضًا قول النبي صلى الله عليه وسلم في {البيئة على المدعي}؛ ويقصد به: أن على كل مدعٍ بيان ما يصحح دعواه ليحكم له فيما يدعي[٢٣٣].

ولا شك أن حصر وسيلة الإثبات في أمور معينة لا يسمح بالاتساع في حفظ حقوق الخصوم في الإثبات، ولذلك يجوز لأي من الطرفين اللجوء إلى أي وسيلة من وسائل الإثبات بشرط عدم حظر ذلك بأمر شرعي، وذلك من أجل حماية الحقوق من الهدر، إذا كان المحرر الإلكتروني لديه ضمانات كافية للتأكد من أن محتواه معروف بصدق وينسب إلى منشئه، فهذا دليل كافٍ لحل النزاعات.

---

[٢٣٢]أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية . ٢٠٠٤ . *مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية* . تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم . المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف . ٣٥/٣٩٤.

[٢٣٣]محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية . د.ت . *الطرق الحكمية في السياسة الشرعية* . تحقيق: نايف بن احمد الحمد . الرياض: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع . ص . ٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف العقائدي حول هذا الشأن يعود إلى بدائية الوسائل المستخدمة في فحص الوثائق أو الأدلة في ذلك الوقت، وبناءً على ذلك، فإن النزاع في هذا الشأن ليس مبدأ بقدر ما هو تشكيك في وسائل الإثبات وصحة استخدامها، أما أسباب هذا الشك فلا يوجد ما يمنع من الحصول على أصول ورقية أو إلكترونية، وذلك بشرط أن تكون معبرة عما تم الاتفاق عليه بين أطرافها[٢٣٤].

وتتفق دراسة (الروقي، ٢٠١٥)[٢٣٥]، حيث إنها أثبتت أن الفقه الإسلامي به قواعد عامة يمكن من خلالها صياغة قواعد قانونية حاكمة للتعاملات الإلكترونية وتكافح جريمة التزوير الإلكتروني، كما إن الوثيقة الإلكترونية تمثل محررًا له قوة إثبات قانونية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التزوير الإلكتروني يمثل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد القومي نظرًا لانتشار التعاملات الإلكترونية .

المطلب الثالث: خطورة جريمة التزوير الإلكتروني

تتجلى خطورة جريمة التزوير الإلكتروني في جوانب متعددة، فتمثل الجريمة العديد من العوامل السلبية على الاقتصاد، وذلك لأنها تستهدف العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك كمؤسسات اقتصادية، حيث إن الجريمة بشكلها التقليدي تمثل خطرًا أخلاقيًا لا يجب التغاضي عنه، وذلك بالإضافة إلى خطرها الاجتماعي الذي يمكن الشعور به في انتهاك قوانين المجتمع وأنظمته المختلفة.

فنجد أن خطورة الجرائم المعلوماتية في ازدياد مستمر نتيجة للتطور التكنولوجي الحالي، وذلك بالإضافة إلى الحركة المستمرة لنمو نطاق تقنية المعلومات، حيث إنه لا غنى عن تكنولوجيا المعلومات التي

---

[٢٣٤] شاهين عبد الله القطيري . ٢٠٢٠ . *جريمة تزوير المستند الإلكتروني: دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والقطري* . (رسالة ماجستير) . الأردن: كلية القانون . جامعة عمان الأهلية . ص . ٩٢.

[٢٣٥] عبد الرحمن مهل الروقي . ٢٠١٥ . *جريمة التزوير الإلكتروني في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة* .

أصبحت تدخل في جميع مجالات الحياة العامة، والاقتصادية، والتجارية، والدولية، فيمكن ملاحظة أن الاعتماد عليها يتزايد باستمرار، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات هدفًا أساسيًا يمكن التعامل معه لارتكاب الجرائم المختلفة، والتي تؤثر على الحياة العامة خلال تناول نتائج الدراسات التي أجريت في بعض الدول[٢٣٦].

وقد توقعت بعض الدراسات وجود زيادة واضحة في حجم الجرائم المعلوماتية بشكل مستمر وذلك لعدة أسباب تشمل ما يأتي:

أ. تزايد الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة، وانتشار استعمال نظم المعلومات على جميع المستويات.

ب. إمكانية امتلاك الأجهزة التقنية الحديثة نظرًا لانخفاض أسعارها نتيجة المنافسة بين الشركات المنتجة، وهذا يسمح بدخول أكبر عدد ممكن من الأشخاص إلى نظام المعلومات.

ج. التوسع المستمر في تقديم خدمات شبكة المعلومات.

د. الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في التجارة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والتوقيع الرقمي، وهي مناطق تسمح بإمكانية ارتكاب العديد من الجرائم .

ومن خلال ذلك، يمكن القول إن الشريعة الإسلامية تحمي تلك المجالات، وتجرم أي فعل يمثل اعتداء عليها أو يؤرق صفو المجتمعات.

وبناءً على ذلك، فإن أهم المخاطر التي تتسبب فيها في جريمة التزوير الإلكتروني تتمثل فيما يلي:

---

[٢٣٦] دويب حسين صابر . ٢٠١٠ . "القوانين العربية وتشريعات تجريم الجرائم الإلكترونية" . *المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية "أمن المعلومات"* . الرياض: جامعة الملك سعود . في الفترة (٣/٤-١١-٢٠٠٩) . ص . ٧.

الفرع الأول: الخطورة الاقتصادية

تشمل أهم مخاطر التزوير الإلكتروني أن البنوك حول العالم قد خسرت بسبب تلك الجرائم ملايين الجنيهات الإسترلينية من بينها مبالغ خسرتها البنوك البريطانية في عام ٢٠١٠م والتي بلغت أكثر من ٦٧ مليون دولار[٢٣٧].

ومن الجدير بالذكر، أن حماية النقود هي إحدى الملكيات الخمس التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى حمايتها، ويمثل التزوير الإلكتروني هجومًا على المال بشكل عام.

إن حفظ المال يكون بمنعه من السرقة والاعتداء ونحو ذلك، والعمل على تنميته ووضعه في يد تحميه وتحافظ عليه، ويقوم على العناية به والوفاء بحقه[٢٣٨].

وبما إن كل ما يكسبه المعتدي من جريمته محظور ومحرم، فيجب مراعاة عدة اعتبارات منها ما يأتي:

أ. لا يجوز للمسلم أن ينفق على نفسه من المال الحرام.

ب. يحرم على المسلم أن يتعامل مع صاحب المال غير المشروع، أو أن يأكل طعامه، أو يقبل هديته، وذلك إذا تأكد من أن ثمن الطعام أو ثمن الهدية هو نفس المال غير المشروع.

ج. يعود حل المال الممنوع إلى صاحبه إذا كان معروفًا، أما إذا كان صاحبه غير معروف، فإنه يحلل مصيره بإعطائه للفقراء والمحتاجين، وليس صدقة، وذلك لأن الصدقة من مال حرام ليست صدقة، فإن الله خير ولا يقبل إلا الخير[٢٣٩].

---

[٢٣٧]عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل . ٢٠١٢ . *الجرائم الإلكترونية دراسة قانونية قضائية مقارنة* . القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية . ص . ١٢٨.

[٢٣٨]أبو زهرة، محمد . د.ت . *الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي* . القاهرة: دار الفكر العربي . ١/٣٠.

[٢٣٩]الباز، عباس أحمد محمد . ١٩٩٨ . *أحكام المال الحرام* . الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع . ص . ١١.

الفرع الثاني: الخطورة الأخلاقية والاجتماعية

تشير جريمة التزوير الإلكتروني إلى وجود شخصية غير طبيعية من الناحية الاجتماعية، فعلى الرغم من الذكاء الذي يتمتع به المجرمون في هذه الجرائم، إلا أنهم يوجهون تلك الهبة الإلهية نحو الكسب غير المشروع أو على الأقل إشباع رغبات التمرد من خلال اللجوء إلى التزوير الإلكتروني.

إن التزوير والكذب بأي شكل من الأشكال يشير إلى شخصية ليس لديها أي نوع من الصدق، وفي ذلك الشأن يقر ابن قدامه بأن: "الشهادة أمانة، فلزم أداؤها كسائر الأمانات إذا ثبت هذا فإن دعي إلى تحمل شهادة في نكاح أو دين أو غيره، لزمته الإجابة، وإن كانت عنده شهادة فدعي إلى أدائه لزمه ذلك، فإن قام بالفرض في التحمل أو الأداء اثنان، سقط عن الجميع، وإن امتنع الكل أثموا، وإنما يأثم الممتنع إذا لم يكن عليه ضرر، وكانت شهادته تنفع"[٢٤٠].

أما الخطورة الاجتماعية فيمكن القول إن وجود وانتشار الجريمة يشكل خطرًا اجتماعيًا يمكن أن يكون سببًا في انهيار العديد من القيم الاجتماعية، ومن أهمها احترام الحقوق المختلفة للأفراد سواء الحق في الحياة أو الحق في الحفاظ على الشرف أو المال، فعلى الرغم من أن جريمة التزوير الإلكتروني تهتم في المقام الأول بالحقوق المالية للأفراد والمؤسسات، فمن الممكن أن تؤثر الجريمة على حقوق أخرى، وذلك لأن التزوير الإلكتروني قد ينتهك الحياة الخاصة للشخص أو يشوه سمعته، لقد لمست المعاملات الإلكترونية جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من بين أمور أخرى .

[٢٤٠] موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ابن قدامة . ١٩٩٨ . *المغني* . تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو . الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع . ١٢٤/١٤.

وتشكل الجريمة ظاهرة اجتماعية معترفًا بها، ويعتبر ارتكابها انتهاكًا للنظام الاجتماعي، وهذا يتطلب تحليلها ومعرفة أبعادها المختلفة لمواجهتها بكل الوسائل التي قد تؤدي إلى تقليص انتشارها[٢٤١]، ويتميز المجتمع الإسلامي بأنظمته الخاصة، وقوانينه القرآنية، وأفراده الذين يشتركون في عقيدة واحدة ويلجأون إلى القبلة الواحدة التي لها نظام متميز ومفاهيم واضحة[٢٤٢].

وتمثل الجريمة بطبيعتها المعروفة اعتداء على القيم الاجتماعية التي لا يمكن أن تشجع السلوك الإجرامي، حيث إن الدليل على ذلك توقيع عقوبة تأديبية عليها، وذلك منذ أن قرر مؤلفو النظام الإماراتي تجريم التزوير الإلكتروني، فهذا دليل على أن أعمال التزوير الإلكتروني تشكل تهديدًا للمجتمع.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأفعال المحظورة ليست محظورة في حد ذاتها . وبسبب هذه الأفعال التي قد تفيد الجاني وتنفعه، كالسرقة وخيانة الأمانة والرشوة، فإنها تكسب الجاني، ومثل الزنا لذة الزاني وإطفاء الشهوة، والقتل من أجل الانتقام، فعلى القاتل أن يشفي نفسه من الكراهية ومشاعر الذل والعار، وهناك فوائد حقيقية تعود على الجاني من ارتكاب الجريمة، ولكن هذه الفوائد التي قد يجنيها الجاني من جريمته تؤدي إلى فساد المجتمع وإلحاق الضرر به وتفكك نظامه.

ومن أجل التخلص من هذه العواقب، تم منع هذه الإجراءات لحماية الجماعة من الفساد، والحفاظ على نظامها من التفكك والانهيار، فتعتبر بعض الأفعال المحظورة إجرامية بطبيعتها؛ لأنه يتنافى مع الأخلاق الفاضلة كالسرقة والزنا، إلا أن بعض هذه الجرائم بطبيعتها لا تعتبر جريمة ولم يحظرها التشريع، لأنه يضر بالشرف أو يضر بالأخلاق الخاصة بالمجتمعات، لأن جوازه يضر بالجماعة، مثل تحريم

---

[٢٤١] البقمي، ناصر بن محمد . ٢٠٠٨ . *مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* . دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . ص . ٣.

[٢٤٢] المصري، محمد أمين . ١٩٨٠ . *المجتمع الإسلامي* . الكويت: دار الأرقم . ص . ١٧.

حمل السلاح، كما يتضمن ذلك تحريم الانتقال من مكان مصاب بمرض معدٍ إلى مكان خالٍ من الوباء، وتحريم الامتناع عن تلقي العلم، ويحظر مثل هذا السلوك حفاظًا على مصالح المجتمع[٢٤٣].

الفرع الثالث: الخطورة السياسية والعسكرية

تتخطى خطورة جريمة التزوير جميع النواحي الأخلاقية في المجتمع، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث إنها تمتد لتمثل خطورة على الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، فتلك الجرائم تهدد جميع القطاعات الحيوية في المجتمع.

وتوجد مؤشرات على استخدام الحاسب الآلي في الجرائم السياسية والعسكرية والإرهاب والقرصنة التي تكبدت خسائر مادية ومعنوية كبيرة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلاتها يوميًا بسبب التطور الكبير والمستمر في مجال تكنولوجيا الحاسبات، وما تشهده من ابتكارات متسارعة، يرافقها تطور في أساليب ووسائل وأدوات الاختراق والتعدي، وهذا صحيح بشكل خاص بعد انتشار ثقافة الكمبيوتر وتعميم استخدامه، ونتيجة لذلك ازداد سوء استخدام أجهزة الكمبيوتر في مختلف المجالات، وازداد عدد عمليات الاحتيال والتزوير والاحتيال في المعلومات لتحقيق مكاسب غير مشروعة[٢٤٤].

المبحث الثاني: أركان جريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية:

تشكل جريمة التزوير في المحررات الإلكترونية نوعًا خاصًا من الجرائم الحديثة التي تطورت نتيجة لتطور التقنيات الحديثة، وليتم تحديد أركان الجريمة في الفقه الإسلامي، حيث يجب تحديد ما يقصد به المحررات الإلكترونية وجوانبها المختلفة في النظم والقوانين والأصول الفقهية، فيجب أولًا التطرق إلى المفهوم الفقهي لأركان الجريمة في الجانب القانوني والاختلافات الخاصة به.

---

[٢٤٣] عودة، عبد القادر . د.ت . *التشريع الجنائي الإسلامي* . بيروت: دار الكتاب العربي . ٣٨٤/٢.

[٢٤٤] عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٣٧.

إن اكتمال الجريمة يكون بتوافر ركنين أساسيين لها وهما: الركن الأول: الركن المادي، ويتمثل في الأفعال المادية التي تكون الجريمة، حيث يشمل قيام الجاني بفعل إجرامي، أما الركن الثاني: الركن المعنوي، ويتضمن إرادة الجاني في القيام بالفعل الإجرامي الخاص بارتكاب الجريمة، وهو ما يكون الركن المادي للجريمة للوصول إلى الغاية التي يريدها، على أن يكون هذا الفعل مجرمًا بفعل القوانين، أما عن أهمية وجود ركني الجريمة في تحقيق مبادئ العدالة، فإنه لا يجوز معاقبة شخص على فعل قام به إلا من خلال توافر أركان الجريمة الكاملة، وإلا يكون هذا تعطيلًا للعدالة وعدم العمل بالقوانين.

وقد وضع الفقه الإسلامي حدودًا واضحة لتلك المبادئ، حيث يرفض الإسلام معاقبة أي شخص إلا بوجود فعل إجرامي قام به الشخص وأكتملت به أركان الجريمة، وذلك بشرط أن يكون هذا الفعل بكامل إرادته وبشرط توافر الأهلية في هذا الشخص ليتحمل نتيجة ما قام به من أفعال.

وبناءً على ذلك، ستتناول الباحثة في هذا المبحث مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: الركن المادي لجريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية

يشمل ذلك القيام بالفعل غير المشروع، حيث يقوم الفرد بتصرف يحذره الشرع، وذلك سواء أكان تصرف إيجابيًا أو سلبيًا، وعلى أن يكون الشرع قد حدد عدم جواز هذا الفعل، وهنا يجب الانتباه إلى أن جريمة التزوير من الجرائم الإيجابية، حيث إن المزور يقوم بالفعل الذي يعد أساس الركن المادي لجريمة التزوير، فيجب أن يترتب على ذلك فساد في المجتمع أو إضرار بالغير[٢٤٥].

[٢٤٥] سامر برهان محمود حسن . ٢٠١٠ . *أحكام جرائم التزوير في الفقه الإسلامي* . ص . ٤٩.

الفرع الأول: مفهوم الركن المادي في الشريعة الإسلامية

إن الركن المادي في الجريمة في الشريعة الإسلامية يشمل أن يقوم المشرع بتحريم فعل ما، قد رتب عليه عقابًا واضحًا، فكون المشرع قد حرم فعل الزنا، فإنه يجب أن يحدد عقوبة واضحة تمنع المجرمين من ارتكاب هذا الفعل، وإذا كان المشرع قد حرم جريمة السرقة فإنه يجب أن يكون قد حدد عقوبة واضحة أيضًا، وبناءً على ذلك، فإذا كان التحريم موضع شك أو فيه شبهة، أو تحققت فيه الإباحة بشكل عام، ولم تتحقق معنى فإنه في هذه الحال تكون الشبهة في الإباحة، وهي أساس التحريم في هذه الحالة[٢٤٦].

أما عن جريمة التزوير في المستندات، فقد حدد الفقهاء مجموعة من التشريعات، فعلى من يوثق المستندات أن يفكر في الأسماء المقلوبة بإصلاح بسيط، ويحرص الفقهاء على تغييرها من مظفر — على سبيل المثال- يتحول إلى مظهر، ويتم تحويل بكر إلى لفظ بكير، وقد تكون نهاية السطر بيضاء حيث يمكن إضافة شيء آخر. وبالمثل، يجب الحرص على عدم إضافة حرف من الكتاب، مثل الكتابة في المستند أن لديه ألف درهم، فإن لم يذكر الرقم بعد وصف نصفه بقوله (نصفه مثلا خمسمائة) فيجوز إضافة ألف — ويقصد بذلك حرف الألف – فيصبح (ألفي درهم)[٢٤٧].

ويتضح مما تقدم أن الشريعة الإسلامية قد وضعت حدودًا للأعمال التي تعتبر تزويرًا في الوثائق، ومن هذا المفهوم أن كل ما يحدث للمحرر من حيث التغيير الذي يخالف الحقيقة يعتبر تزويرًا، كما إن الإجراءات السابقة هي أمثلة لما يمكن أن يحدث للمحرر من تغيير في الاسم أو الأرقام أو أشياء أخرى، وجوهر كل هذه الإجراءات أنها تتعارض مع حقيقة الوثيقة وتتعارض مع صحتها.

---

[٢٤٦] أبو زهرة، محمد . د.ت . *الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي* . ٢/١٨٠.

[٢٤٧] مجموعة من الفقهاء . ١٩٨٩ . *الموسوعة الفقهية* . الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية . ١١/٢٦١.

الفرع الثاني: طبيعة الركن المادي في الشريعة الإسلامية

إن الركن في الشريعة الإسلامية هو فعل تم تحريمه بنص شرعي واضح، وليست كل الأفعال المحظورة جرائم يعاقب عليها في الشريعة الاسلامية، وليست كل الجرائم المعاقب عليها بالفقه الإسلامي، ولا سيما الجرائم التي يعاقب عليها القانون، فقد تطورت تلك الأمور عبر العصور الإسلامية منذ انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى.

وقد حدد ابن القيم –رحمه الله– أن المعاصي ثلاثة أنواع: "نوع فيه حد ولا كفارة فيه، كالزنا، والسرقة، وشرب الخمر، والقذف، فهذا يكفي فيه الحد عن الحبس والتعزير، ونوع فيه كفارة ولا حد فيه، كالجماع في الإحرام ونهار رمضان، ووطء المظاهر منها قبل التكفير، فهذا تغني فيه الكفارة عن الحد، وهل تكفي عن التعزير؟ فيه قولان، ونوع لا كفارة فيه، ولا حد كسرقة ما لقطع فيه، واليمين المغموس عند (أحمد، وأبي حنيفة)، والنظر إلى الأجنبية، ونحو ذلك"، وبالتالي فإنه يجوز التعزير وجوبًا عند جمهور الفقهاء وجوازًا فقط عند رأي الشافعي[٢٤٨].

تعد جريمة التزوير الإلكتروني من الجرائم الجديدة، حيث لا يوجد نص قانوني في الكتاب أو السنة يجرم التزوير الإلكتروني، وبالتالي فإن الجريمة تدخل في إطار الجرائم التأديبية التي يجوز للولي أن يجرمها ويعاقب عليها.

الفرع الثالث: عناصر الركن المادي

بناءً على ما سبق، فإن الإمام يمكنه أن يجرم جرائم لم تكن موجودة سابقاً وتحتاج إلى نصوص جنائية مستحدثة، وهي في الواقع استجابة لمبادئ الشريعة الإسلامية في الجرائم التأديبية التي جرمها

[٢٤٨] أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية . د.ت . *الطرق الحكمية في السياسة الشرعية* . تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد . ص . ٢٨٢.

الحاكم بناءً على واجبه في رعاية الآخرين المجتمع، وحمايته من الضرر الذي قد يلحق بهم من جراء هذه الجرائم.

ويتضمن الركن المادي للجريمة مجموعة من ثلاثة عناصر، وتشمل ما يأتي:

أ. وجود التصرف الإجرامي الخاص بجريمة التزوير.

ب. وقوع النتيجة الإجرامية، وهي الضرر.

ج. وجود رابطة السببية بين الفعل والنتيجة[٢٤٩] .

وتعرف جريمة التزوير بأنها تغيير للحقيقة، وبالتالي يجب لتحقق الركن المادي فيها أن يتحقق ما يأتي:

أ. عمل تغييرات للحقيقة في مستند بإحدى الوسائل التي ينص عليها القانون، ويتضح من خلال هذا العنصر أن موضوع جريمة التزوير كسلوك إجرامي هو المستند وما يتعلق به من جرائم، حيث إن تغيير الحقيقة في الوثيقة مطلوب ليتم بإحدى الطرق التي تحددها النصوص القانونية.

ب. تغيير الواقع من حيث الضرر المقصود وطبيعته، وهل هذا الضرر شرط جديد لجريمة التزوير، أو عنصر النية الإجرامية أو القصد الجنائي، هل وقوع الضرر ضروري حقًا، أم أن احتمال حدوثه كافٍ؟ وهل يختلف الأمر إذا كان لهذا الضرر أثر أم لا؟، ومن تضرر من خلال وقوع تلك الجريمة؟[٢٥٠] .

---

[٢٤٩] سامر برهان محمود حسن . ٢٠١٠ . *أحكام جرائم التزوير في الفقه الإسلامي* . ص . ٥٠.

[٢٥٠] عبد الرحمن إبراهيم الحوطي . ٢٠١٢ . *نطاق تجريم تزوير الشهادات والتقارير الطبية في القانون الأردني والكويتي* . (رسالة ماجستير) . عمان: كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط . ص . ٢٠.

ولا تقع جريمة التزوير إلا إذا كان هناك تغيير في الحقائق الخاصة بالوثائق الأصلية وما تحتويه من معلومات، وبالتالي فإذا كان ما تم إثباته في المحرر إنما يطابق الواقع فلا تزوير حتى إن كان الفاعل يعتقد أنه يثبت غير الحقيقة بما قام به من أفعال، والتزويريتضمن نوعين هما:

أ. تزوير مادي: ويقصد به إحداث تغيير للحقائق بطريقة مادية تترك أثارًا يمكن للنظر رؤيته.

ب. تزوير معنوي: ويشمل إحداث تغيير للحقائق في معنى المحرر وليس في مادته، ولا يترك أثراً مادياً يدل على أن العقوبة في الاثنين واحدة، حيث إن إثبات التزوير المعنوي أكثر صعوبة من التزوير المادي .

وبناءً على ذلك، يشمل الركن المادي لجريمة التزوير الأنشطة المادية الخاصة بتنفيذ جريمة التزوير، والتي تتضمن تغيير الحقيقة، والتزوير في محرر معلوماتي إلكتروني، وشرط وقوع الضرر، وهي على النحو التالي[٢٥١]:

العنصر الأول- تغيير الحقيقة:

إن تغيير الحقيقة هو العنصر الأول في الركن المادي لجريمة التزوير، وهو أنه برفضها تزول جريمة التزوير، حيث إن تغيير الحقيقة هو أساس وقوع جريمة التزوير، والأهم أنه إذا لم يحدث هذا التغيير فلا يوجد تزوير ولا جريمة، أما إذا رأى الجاني أن الأقوال التي أدلى بها تتعارض مع الحقيقة بينما هي في الواقع ليست كذلك، فعندئذ ما يعتمد عليه هو النتيجة التي ترتبت على هذا الفعل[٢٥٢].

---

[٢٥١]العمر، معن خليل . ٢٠٠٤ . *جرائم الاحتيال آثارها في السمية* . الرياض: مركز الدراسات والبحوث . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . ص . ١٩.

[٢٥٢]عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٦١.

إن جريمة التزوير هي أحد أشكال الكذب الكتابي الذي يتعامل معه القانون الجنائي، والكذب يتضمن تغيير الحقيقة عن طريق استبدال الشيء الخطأ بالشيء الصحيح والصحيح بالخطأ، حيث إن الرد على التغيير في نطاق جريمة التزوير لا يعني الحقيقة الواقعية المطلقة؛ أي أن هذه الحقيقة تتوافق مع ما يجب إثباته بواقع المستندات، وبحسب القانون فإن الحقيقة التي يحميها النظام هي الحقيقة الظاهرة التي أراد صاحب المحرر إثباتها في بداية الأمر، وبالتالي فإن ما يثبته صاحب الشأن من ظاهرة قد تتعارض مع الحقيقة المطلقة لا يعتبر تزويرًا[٢٥٣] .

وعلاوة على ذلك، فإن لتغيير الحقيقة في التزوير معنى خاص لا يشمل جميع حالات الكذب الكتابي، أما إذا كانت الأقوال الكاذبة التي يدلي بها صاحب الوثيقة الأصلية تؤثر فقط على منصبه، فلا تنشأ جريمة التزوير لتأخير النشاط الإجرامي[٢٥٤] .

إن لتغيير الحقيقة عدة أشكال منها ما يلي:

أ. التغيير الكلي:

يقصد به اصطناع واستحداث محرر كامل غير حقيقي عن طريق نقله من محرر له أثر في تحصيل فوائد معينة تفيد المزور أو من يتعاون معه، ويتم هذا النقل من خلال طريقتين تشملان ما يلي:

---

[٢٥٣]منصور بن عبد الله الراجحي . ١٩٩٩ . *جريمة التزوير دراسة نظرية وتحليلية لنظامه في المملكة العربية السعودية مع التطبيق والنقد لأحكام عشر قضايا عشوائية من قضايا تزوير المحررات العرفية الصادرة من الدوائر الجزائية بديوان المظالم بالرياض ما بين عامي ١٤١٢/ ١٤١٧* . (رسالة ماجستير) . الرياض: معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . ص . ٥٢.

[٢٥٤]السقا، إيهاب فوزي . ٢٠٠٨ . *جريمة التزوير في المحررات الإلكترونية* . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة . ص . ٥٠.

١. النقل المباشر:

إن عملية التزوير يمكن أن يقوم بها المجرم عن طريق الإرسال المباشر، حيث يتم نقل الموضوع المراد تزويره مباشرة من المستندات الأصلية باستخدام اللوحة الزجاجية وإضاءة النوافذ، وعند وضع المستند الأصلي على السطح الزجاجي، تضيء الإضاءة من أسفل السطح الزجاجي لتحديد رؤية أوضح للمستندات، ثم يتم وضع المستند المراد تزويره على المستند الأصلي وتتم عملية النقل بسهولة، وبالتالي تصبح المستندات المزورة بهذه الطريقة خالية من آثار ضغط الكتابة العادية، والبطء الملحوظ لليد المتحركة، وتوقفات القلم المستمرة، وعدم اكتمال الحروف[٢٥٥] .

٢. النقل غير المباشر:

يمكن للمجرمين القيام بتزوير المستندات، وبصمات الأختام من خلال التلاعب بالمستندات الأصلية وتحويلها إلى المستندات المراد تزويرها، حيث يتم ذلك باستخدام عامل وسيط كالكربون، أو ورق الشف، أو الضغط بواسطة جسم صلب مدبب لتغيير معالم المستند الأصلي.

يمكن أن يحدث التزوير الإلكتروني في كلا الاتجاهين، حيث قد يتم تصنيع المستند الإلكتروني عن طريق النقل المباشر من محرر آخر، أو قد يتم نقل الأختام الموجودة من محرر إلى آخر، أما في الوسائل الإلكترونية، فيكون قطع الأختام ونقلها من محرر إلى آخر أسهل من المستندات الورقية، حيث إنه ما على المجرم سوى معرفة الجاني ببعض البرامج التي تساعده في نقل المحرر بأكمله، أو نقل أجزاء منه لمستند آخر، مثل نقل التوقيعات والأختام.

---

[٢٥٥] وقيع الله، محمد أحمد . ٢٠٠٣ . *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها* . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . ص . ٢٣-٢٤.

ب. التغيير الجزئي:

يتم عمل التغيير في الوثيقة سواء أكانت محررًا عاديًا أو محررًا إلكترونيًا عن طريق مجموعة من الأفعال تشمل ما يلي:

١. فعل الإدخال:

يحدث الإدخال في المحررات العادية من خلال عدة طرق تشمل الآتي:

أ. التصوير بطرق تساعد في عملية التزوير.

ب. إضافة علامات مثل جرة، أو نقطة، أو حرف، أو كلمة، أو جملة، أو سطر، وقد تكون في البداية والنهاية.

ج. تحشير تحشيه: وذلك بإضافة مجموعة من الإضافات مثل: نقطة، جرة، حرف، رقم، وتكون بين الأحرف، والكلمات.

د. تجميع عدة أجزاء في مستند واحد، وتكون في شكل مستند كامل[٢٥٦] .

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه التصرفات غالبًا ما يكون لها تأثير قوي، وهذا ما يميز جريمة التزوير الإلكتروني، حيث إنه غالبًا لا يترك أثرًا واضحًا، ويتطلب ذلك خبرة خاصة لتتمكن من اكتشافه، وذلك مثل استخدام الإدخال في عملية إلكترونية لتزوير المستندات عن طريق إضافة بيانات جديدة لدعم الشيء المادي سواء كان فارغًا أو كانت هناك بيانات عليه من قبل.

وغالبًا ما تحدث هذه الجريمة بمعرفة الشخص المسؤول عن قسم المعلومات، المنوط به وظائف المحاسبة والمعاملات المالية، هذا لأنه في أفضل وضع لارتكاب هذا النوع من التلاعب غير المشروع، وهو

[٢٥٦] وقيع الله، محمد احمد . ٢٠٠٣ . *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها* . ص . ٢٣-٢٤.

شكل عملي لإدخال معلومات خاطئة في المستندات، أو مسؤول المعلومات في المنشأة بما في ذلك المستخدمين غير الموجودين بالفعل، أو الاحتفاظ بالمستخدمين الذين غادروا بالفعل المهنة[٢٥٧].

٢. فعل المحو:

يوجد أسلوبان متعارف عليهما لمحو الكتابة من مستند ما، ويشملان ما يأتي:

أ. المحو الآلي: يستخدم مصطلح المحو الآلي عندما تكون محاولة إزالة الكتابة محاولة تستخدم فيها آلات، وذلك بهدف تجريد الطبقة السطحية من الورقة التي تحتوي على الكتابة، ونتيجة لذلك، تتم إزالة طبقة الصقل، ويتم تحرير ألياف الورق من مكانتها الخاصة بها في مكان التزوير، أما عن الأدوات المستخدمة للمحو الآلي فإنها إما أن تكون آلة حادة مثل الشفرات، وتسمى العملية بالكشط، وتستخدم لتعديل الأرقام والحروف، وغيرها من التعديلات التي تشغل مساحة صغيرة من سطح الورقة، أو أن الأداة تكون عبارة عن جسم ناعم مثل الممحاة[٢٥٨].

ب. المحو الكيميائي: يشير مصطلح الكيميائي إلى محاولة إزالة الكتابة بمعالجتها بمحاليل كيميائية خاصة تؤثر على المواد الملونة الموجودة في الوثيقة وتتفاعل معها وتحولها إلى مواد عديمة اللون لا يمكن أن تدركها العين المجردة وغير الخبيرة في الضوء، وبالتالي فإن المحاليل المستخدمة لهذا الغرض عديدة ومتنوعة.

أما في مجال التزوير الإلكتروني، فتهدف عملية الحذف إلى إزالة جزء من البيانات المسجلة على الكمبيوتر، أو إضافة جزء من البيانات إلى منطقة الذاكرة، حيث يمكن للمسؤولين من حفظ البيانات،

---

[٢٥٧] حجازي، عبد الفتاح بيومي . د.ت . *الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة* . القاهرة: المركز القومي لإصدارات القانونية . ص . ٤٩٢.

[٢٥٨] وقيع الله، محمد أحمد . ٢٠٠٣ . *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها* . ص . ٢٠.

ولو بشكل مبسط، وتغيير وتدمير المعلومات المكلفين بحفظها داخل الكمبيوتر، وذلك عن طريق إتلاف المعلومات أو محوها بشكل نهائي أو إحلال معلومات أخرى مكانها، ويعتقد بعض الفقهاء الجنائيين أن محو البيانات المعالجة يمكن تحقيقه عن طريق التلاعب بالأشرطة المغناطيسية[٢٥٩].

إن جريمة التزوير الإلكتروني تعرف باستخدام طريقة المحو الذي يمتاز بأنه أسهل بكثير من التزوير في الأوراق العادية؛ وذلك لأنه لا يحتاج إلى إزالته باستخدام الأدوات والمواد الكيميائية لتغيير معاني الجمل، أو كشط التوقيعات السابقة الأصلية، لكنه يحتاج فقط إلى إدخال الكلمات أو تغيير معاني الكلمات بحذفها أو إضافتها أو تعديلها، وبناءً على ذلك، يتم إصدار المحرر النهائي مطابقًا للمحرر الأصلي حتى لو كان محتواه مزيفًا[٢٦٠].

٣. التعديل:

يحدث التعديل في المحررات الورقية من خلال تغيير أجزاء من محتواه، ويشمل ذلك عدة أساليب منها ما يأتي:

أ. إضافة إمضاءات، أو أختام مزورة.

ب. تعديل المحررات، أو الأختام، أو الإمضاءات، أو زيادة الكلمات على الوثائق.

ج. إضافة أسماء، أو صور أشخاص آخرين مزورة[٢٦١].

ويعرف التعديل في المحرر الإلكتروني بأنه تغيير البيانات داخل النظام واستبدالها ببيانات أخرى، حيث يمكن أيضًا معالجة البيانات داخل النظام واستبدالها ببيانات أخرى، ويمكن أيضًا العبث بالبرامج

---

[٢٥٩] حجازي، عبد الفتاح بيومي . ٢٠١١ . *الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة* . ص ٤٩٣.

[٢٦٠] عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٥٦.

[٢٦١] العمر، معن خليل . ٢٠٠٤ . *جرائم الاحتيال آثارها في السمية* . ص . ١٩.

من خلال تزويدها ببيانات مختلفة عن تلك التي تم تصميم البرنامج من أجلها، بالتالي فإنه كقاعدة عامة، ويتم مسح البيانات الموجودة في النظام وتعديلها ليكتمل الركن المادي في جريمة مهاجمة نظام معالجة البيانات الآلي عن طريق البرامج غير القانونية التي تتلاعب بهذه البيانات من أجل محوها وتعديلها والتلاعب بها[٢٦٢].

العنصر الثاني- وقوع التغيير على محرر:

تقع جريمة التزوير في وجود محرر كحالة يتم فيها التزوير، ويجب أن يشمل ذلك كل مستند يشمل بيانات مكتوبة أو مطبوعة أو فوتوغرافية طالما كانت معتمدة، بشرط أن يحتوي المستند على عنصر الشكل وعنصر مصدر، وعنصر المحتوى، إن محررات الأرقام فقط كما في حالة العدادات في حساب استهلاك الكهرباء أو الماء أو السيارة والماركات وأشرطة الكاسيت لا تسري عليهم أحكام جرائم التزوير، وبناءً على ذلك، فإن من غير اسم المؤلف، وكتب اسمه مكانه، لا يرتكب جريمة التزوير، بل ينتهك حقوق المؤلف التي يعاقب عليها القانون أيضًا[٢٦٣].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الفرق بين التغيير الذي أجراه المتهم على المصنف، وتغيير البيانات بطريقة تغير الحقيقة على المحرر الإلكتروني، حيث إن المحرر الإلكتروني، يتم التعامل معه على أنه المستند العادي، لذلك يعتبر تغييرها جريمة تزوير محرر إلكتروني.

---

[٢٦٢] حجازي، عبد الفتاح بيومي . ٢٠١١ . *الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة* . ص ٤٩٥.

[٢٦٣] فيصل بن محمد العودة . ٢٠١٣ . *حجية التقارير الفنية في إثبات جريمة التزوير في النظام السعودي* . (رسالة ماجستير) . الرياض: كلية الدراسات العليا . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . ص . ٦٢.

العنصر الثالث– الضرر:

اهتم الفقهاء بوضع تعريف للضرر من خلال التأكيد على معنى انتهاك الحقوق التي يحميها القانون، وليس بإبراز العنصر الذي يحدد هذا الانتهاك، وذلك من خلال تجسيده في كيان مادي يتبلور في استخدام المستند المزور لما هو عليه، وبالتالي يمكننا تعريف الضرر الناجم عن تزوير المستندات بأنه "كل انتهاك لحق أو مصلحة عامة يحميها النظام والقانون، ويجب أن يكون لهذا الانتهاك وجود موضوعي لاستخدام المستند"[٢٦٤].

ويرتكب الجاني جريمة استخدام أداة الجريمة في التزوير حتى لو لم يحقق الجاني الغرض المقصود من هذا الاستخدام، كما يعاقب السلوك الإجرامي بشكل مجرد، حتى لو لم ينتج عنه أي عواقب ناتجة عن تزوير المستندات، حيث إن الهدف هو حماية الشخص حسن النية الذي تعامل مع الجاني الذي استخدم تلك المستندات.

وهذه الجريمة تعرف بأنها من الجرائم العمدية القائمة على النية الإجرامية العامة بأركان المعرفة والإرادة، ومع ذلك، فقد قدم المشرع سببًا للجواز لأولئك الذين يستخدمون شهادة تصديق إلكترونية أو مستندات ملغاة أو معلق العمل بها بواقع القانون، وذلك عندما يكون المنشور مقصودًا للتحقق من توقيع إلكتروني أو رقمي تم استخدامه قبل الإثبات أو الإلغاء، وفي هذه الحالة، لن يحاسب الجاني أو من قدم تلك الشهادات، وسيتم إبطال مسؤوليته الجنائية عن تلك الجريمة[٢٦٥].

---

[٢٦٤]فهد بن سعد بن عبد الله بن تركي آل سعود . ١٩٩٦ . *الأحكام الشرعية والنظامية لجرائم تزوير المحررات الرسمية* . (رسالة ماجستير) . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب . المعهد العالي للعلوم الأمنية . ص . ٢٠٥.

[٢٦٥]حجازي، عبد الفتاح بيومي . ٢٠١١ . *الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة* . ص . ٤٦٥.

وبناءً على ذلك، ومن أجل استكمال الركن المادي في جريمة التزوير الإلكتروني يجب أن يؤدي تغيير الحقيقة في مستند مكتوب بإحدى الطرق المحددة قانونًا إلى إلحاق الأذى بالآخرين لتكتمل أركان الجريمة، أو يجب أن تتوافر إمكانية تعريضهم لهذا الضرر، وإذا لم يلحق الأذى بالغير فلا يكتمل الركن المادي ولا تكتمل جريمة التزوير، حيث إن الضرر هو كل خرق أو انتهاك محتمل لمصلحة يحميها القانون، وبالتالي فإن على القاضي أن يبين هذا الضرر في حكم الإدانة على الجاني، وذلك بغض النظر عن نوع الضرر الواقع على المتضرر، سواء كان ماديًا أو معنويًا بحتًا، عامًا أو خاصًا .

وعلاوة على ذلك، فمن الجدير بالذكر أن الضرر يتحقق في جريمة التزوير الإلكتروني عند استخدام الجاني المحرر الإلكتروني الذي تم تزويره بما يعرض مصالح الآخرين للخطر[٢٦٦].

وبناءً على ذلك، تعتقد الباحثة أن الخطر الذي تمثله جريمة الاحتيال الإلكتروني الأخلاقي . إن الأفعال التي تمثل جرائم تزوير إلكتروني هي في الواقع تهديد للعديد من المصالح المجتمعية والفردية التي تستحق الحماية من خلال تجريم التعدي على المستندات الإلكترونية كوسيلة رئيسية لإتمام المعاملات التجارية في العصر الحالي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن انعدام الثقة في هذه المستندات يشكل عقبة رئيسية أمام حركة التجارة والثقة في تداول المستندات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأفعال هي في الحقيقة تمثل جريمة تجمع بين العديد من الجرائم في آن واحد، فجميع تلك الجرائم تمثل جزءًا في جريمة السرقة والاحتيال بقصد الحصول على أموال الغير بغير حق، وبالتالي فإنها تسهم في جريمة الاحتيال بارتكاب أفعال تعتبر تدليسًا وخداعًا للآخرين، وذلك من خلال استغلال وثيقة مزورة لتحقيق مصالح شخصية للجاني.

---

[٢٦٦] عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٦٥.

وإذا أدت الإجراءات السابقة إلى تغيير في الواقع والحقائق التي تفيدها المستندات، فهي أفعال تحرمها الشريعة الإسلامية، كما يعتبرها الإسلام جريمة يستحق فاعلها العقاب، وبالتالي يجب على ولي الأمر تحديد العقوبة.

المطلب الثاني: الركن المعنوي لجريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية

إن أهم ما يميز الجرائم الإلكترونية أنها تحدث من خلال البيئة الإلكترونية والوسائل المستخدمة في هذا المجال، حيث تحدث هذه الجريمة في بيئة الكمبيوتر والإنترنت من خلال نبضات إلكترونية غير مرئية تنتقل بين أجهزة الكمبيوتر عبر نظام المعلومات والاتصالات الحديثة[٢٦٧].

علاوة على ذلك، فإن معظم الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت مخفية ولا يمكن اكتشافها بسهولة؛ وذلك لأن الضحية لا يلتفت إليها حتى وإن كانت قد حدثت أثناء تواجده على الشبكة وقام برؤيتها بالفعل، فلا مجال لاكتشاف تلك الجرائم إلا بوجود دليل واضح أو خبير بهذا المجال، حيث يستخدم الجاني قدراته الفنية ومهاراته وخبراته الكاملة لإتمام جريمته بدقة عالية دون أن يلاحظ المجني عليه أي علامات، حيث قد يتضمن ذلك إرسال فيروسات مدمرة وسرقة أو إتلاف الأموال والبيانات الخاصة بالمجني عليه والتجسس وسرقة المكالمات والعديد من الإجراءات الأخرى[٢٦٨].

وبناءً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توضيح اتجاه نوايا الإجراءات على الإنترنت محفوف بالعديد من الصعوبات.

---

[٢٦٧] سليمان غازي العتيبي . ٢٠١٠ . *درجة توافر كفايات البحث عن الدليل الرقمي في الجرائم المعلوماتية لدى ضباط شرطة العاصمة المقدسة* . (رسالة ماجستير) . الرياض: كلية الدراسات العليا . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . ص . ٢٧.

([٢٦٨])صغير يوسف . ٢٠١٣ . *الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت* . (رسالة ماجستير) . الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري . ص . ١٤ .

الفرع الأول: مفهوم الركن المعنوي في الشريعة الإسلامية

لا يمكن بأي حال أن تتم إدانة السلوك الإجرامي للفرد بشكل قاطع، وذلك ما لم يكن هذا السلوك مشروطًا بوجود الركن الثاني للجريمة واكتمال وجوده، وهو الركن المعنوي للجريمة، ذلك بالإضافة إلى الركن المادي السابق ذكره، وهو هنا النية الإجرامية، وضرورة توافرها، حيث تتطلب كل جريمة وجود نية جنائية محددة من أجل ضمان اكتمال الإدانة واكتمال أركان الجريمة[٢٦٩] .

ويعرف الركن المعنوي في الفقه الإسلامي بنظام تحمل الجاني للتبعية، حيث إن هذا الركن لا ينظر إلى الجريمة من منظور عواقبها المادية على المتضرر فقط، ولكن من منظور تحمل مرتكبها للعواقب، والولاية الدينية والاجتماعية، هذا لأننا إذا نظرنا إلى الجريمة على أنها فعل فساد واسع الانتشار، أو اعتداء على الآخرين، فإننا نجد تلك الحقيقة، وتثبت آثارها بمجرد حدوث الفعل المادي للجريمة.

أما العواقب التي يتحملها الجاني، ومدى وعيه بما قام به من أفعال إجرامية، وقصده لهذه العواقب والتبعيات، فلا بد من تحديد مدى تحمله لهذه العواقب وما يترتب عليها، ولعله لا يقصد إطلاقا تحقيق هذه النتائج بالإكراه كملاذ، والنية هي نيته التي يحددها قبل القيام بالفعل، ويحددها بشكل قاطع وينفذ على أساسها، وبالتالي فإن الجاني هو الذي يتحمل العواقب لما يقوم به من أفعال، وهو الذي يتحمل العواقب عليها، فعندما يكون للجاني نية، لكنها نية لا تؤخذ في الاعتبار لأنه لا يوجد سبب يميز به الضار عن ذلك أن نيته لا تستند إلى تحقيق النتائج والغايات، وترتيب النتائج التي توصلت إليها الجريمة، كما إنه في بعض الحالات يكون الجاني غير عاقل في وقت حدوث الجريمة[٢٧٠] .

([269]) E Loveless, J . 2012 . *Complete Crimminal Law Text, Cases . and Materials* Third Edition . Oxford University Press . p . 91.

[٢٧٠]أبو زهرة، محمد . د.ت . الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي . ١٨٠/٢.

وبالرغم من ذلك، يجب القول إن اتجاه الإرادة في نفس الجاني هو أمر خفي لا يمكن التعرف عليه بمجرد رؤية الجاني، ولهذا يستدل عليه من ظروف الجريمة، وذلك بالاستناد إلى أن "العمد والقصد مما لا يوقف عليه، ولكن الضرب بآلة جارحة قابلة قاطعة دليل على القتل فيقام مقام العمد"[٢٧١].

يعرف القصد الإجرامي بأنه نية العمل بالرضا ونتائجه وطلبه الذي يترتب على الفعل، وذلك كأن يلجأ الإنسان إلى عدوه ويضربه بسيفه بغرض قتله والتخلص منه، والغرض من هذا الفعل هو قتله وليس غير ذلك، وفي هذا الفعل تتوافر النية للفعل الذي هو جوهر الجريمة وركن أساسي من أركانها، والقصد الإجرامي متاح، وهو السعي وراء نتائج الضرب بالسيف[٢٧٢].

وبناءً على ذلك، فإن النية الإجرامية تؤثر على وصف الجريمة واكتمال عناصرها، ولما قال ناصر الإسلام الرامفوري أن: "النية تحدث بحدوث جناية كاملة، فكل ما يكمل الجناية بما تحمله من جوانب، والحكمة في تأنيبه يكتمل؛ وذلك لأن حكمة الكبح ومنع ارتكاب الجناية تمثل حرمتها لا على تحديد العقوبات فقط، لأن العالم الحالي ليس بيت عقاب، ودار العقوبة هي الآخرة"[٢٧٣].

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تخلو إرادة الإنسان من كافة عيوب الإرادة والنية غير الصالحة، والتي يتمثل أهمها في الصغر، والجنون، والإكراه، وبناءً على ذلك، اشترط الفقهاء في الجاني العقل والبلوغ كشرط لقبول أنه ارتكب الجريمة، فيذكر القادري أنه "من شروط القود كون القاتل عاقلًا بالغًا إذ لا يجب القود على الصبي، والمجنون أصلًا"[٢٧٤].

---

[٢٧١]القادري، محمد بن حسين بن علي الطوري . ٢٠١٤ . *تكملة البحر الرائق شرح كنوز الدقائق* . بيروت: دار الكتب العلمية . ص . ٤.

[٢٧٢]عبد الرحمن مهل الروقي . ٢٠١٥ . *جريمة التزوير الإلكتروني في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة* . ص . ٨٩.

[٢٧٣]الرامفوري، محمد عمر . ١٩٩٠ . *البناية في شرح الهداية* . ٨٧/١٢.

[٢٧٤]القادري، محمد بن حسين بن علي الطوري . ٢٠١٤ . *تكملة البحر الرائق شرح كنوز الدقائق* . ص . ٦.

الفرع الثاني: أثر الركن المعنوي في تحقق جريمة التزوير الإلكتروني

إن الركن المعنوي للجريمة الإلكترونية يتمثل بشكل عام في وجود عنصرين رئيسيين العنصر الأول: هو الإرادة، بمعنى نية محاولة التلاعب بنظام الشبكة الإلكترونية، بحيث يبدو الوصول الفردي إليها كما لو كان آمنًا أو مطمئنًا، والعنصر الثاني: أن الفرد كان على علم وقت وقوع الجريمة أن محاولته الوصول إليه غير مسموح بها وفق القواعد والقوانين التي تحكم الممارسة في البيئات الإلكترونية، وبالتالي فإن الركن المعنوي في الشريعة الإسلامية هو العلم والإرادة على النحو التالي:

١. العلم:

يجب أن يكون الجاني على علم بجميع الحقائق التي يؤدي وجودها إلى ارتكاب الجريمة، وفي حالة إذا كان جاهلاً بالوقائع المادية للجريمة، أو أخطأ في أحد عناصرها الحقيقية والأساسية، فهذا يمنعه من أن يكون له نية إجرامية في حقيقة القيام بالجريمة، لذلك لا يسأل عن فعله الذي قام به، فإن الجهل بهذا النوع من الحقائق، أو الخطأ فيه، يعتبر جهلًا أو خطأ أساسيًا ينفي القصد الإجرامي[٢٧٥].

ومع ذلك، إذا كان الجهل مرتبطًا بوقائع ثانوية أدت إلى ارتكاب الجريمة، ولم يؤثر على وضعها القانوني والإجرائي الذي تعتمده التشريعات، فلن يكون له أي تأثير فيما يتعلق بالنية الإجرامية أو المسؤولية الجنائية، لذلك يجب أن يكون الجاني على علم بأن الأفعال التي يرتكبها تشكل جريمة ويتم معاقبته عليها بواقع القوانين، وأنه يسعى بفعله هذا لتغيير الحقيقة في محرر إلكتروني وتزوير الحقائق، وبالتالي فإن علمه يؤدي إلى أنه يغير الحقيقة بسلوكه وأفعاله، وإذا ثبت جهله غابت النية الإجرامية[٢٧٦].

---

[٢٧٥] المجالي، نظام توفيق . ٢٠١٥ . *شرح قانون العقوبات القسم العام* . الإسكندرية: دار الثقافة للنشر والتوزيع . ص . ٣٢٨.

[٢٧٦] عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٦٥.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية علم الإنسان وإدراكه بأن ما يرتكبه من جرائم له عقوبة وجزاء عند الله في العديد من الآيات القرآنية، حيث يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٢٧٧].

ويقول الطبري –رحمه الله– في ما يقصد بلفظ (ثم يحرفونه)، حيث إنه يقصد به ثم يبدلون معناه، وتأويله، ويغيرونه، وأصله من انحراف الشيء عن جهته الأصلية التي كان عليها، وهو ميله عنها إلى غيرها[٢٧٨].

فقد أكدت الآية الكريمة على تجريم الفعل الذي يقوم به من يحرف ويزور كتاب الله عن علم، فيقول أبو حيان الأندلسي –رحمه الله تعالى– إن قوله تعالى ﴿وهم يعلمون﴾ أن "متعلق العلم محذوف أي أنهم حرفوه، أو ما في تحريفه من العقاب، أو أنه الحق، أو أنهم مبطلون كاذبون"[٢٧٩].

وبناءً على ذلك، تمثل تلك الجريمة جريمة تتعلق بتزوير لآيات الله عز وجل تمت عن علم الجناة بأنهم يغيرون كلام الله تعالى وبالرغم من ذلك لم يتراجعوا، وذلك مع علمهم بعقوبة ذلك فإنهم قاموا بالفعل الإجرامي بدون تردد، ويحرفون الآيات عن قصد وبتدبير منهم، وبالتالي جاء ذلك تأكيدًا على أهمية العلم في تحمل المسئولية عن الأفعال، وفي هذا الشأن يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

---

[٢٧٧] القرآن . البقرة . ٧٥.

[٢٧٨] محمد بن جرير الطبري . ٢٠٠١ . *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* . ١٤٤/٢.

[٢٧٩] محمد بن يوسف أبو حيان . ١٩٩٣ . *تفسير البحر المحيط* . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود . وعلي محمد معوض . بيروت١ك دار الكتب العلمية . ٤٣٩/١.

حَكِيمًا﴾[٢٨٠]، حيث إنه يمكن القول إنه يقصد (بجهلة) أي لا يعلمون كنه العقوبة التي تترتب على تلك الأفعال[٢٨١].

٢. الإرادة:

تمثل الإرادة جوهر النية وأبرز عناصرها، لأن النية أو النية في معناها بين عامة الناس هي توجيه الإرادة لتحقيق شيء معين، فإن كان هذا الأمر إجرامياً وبغرض ارتكاب فعل غير قانوني، فالقصد إجرامي، ولا يغفل دور الإرادة المشتركة بين العمد والخطأ، لأن القصد والخطأ من مظاهر الإثم، حيث إن الخطيئة هي مكان الإرادة، لذلك لا يمكن أن يتم الإصرار أو الخطيئة بدون إرادة[٢٨٢].

إن عنصر الإرادة في جريمة التزوير الإلكتروني هو ميل الجاني لتغيير الحقيقة من خلال إثبات صحة البيانات التي يقوم بتزويرها في محرر المعلومات بمحض إرادته الخاصة بدون ضغط خارجي عليه، وإذا فعل ذلك تحت الإكراه أو التهديد، يتم إبطال النية الجنائية العامة وإسقاط التهمة عنه[٢٨٣].

إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة قد وضعت حدودًا واضحة ومعالم أصلية لما تعتمد عليه إرادة الإنسان والنية في تحقيق الثواب والعقاب على الأفعال، وذلك في إطار التاكيد على أهمية الإرادة، فيقول عز وجل في كتابه العزيز: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٢٨٤].

---

[٢٨٠] القرآن . النساء . ١٧.

[٢٨١] الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي . ٢٠٠٦ . *الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة* . تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي . بيروت: مؤسسة الرسالة . ١٥٢/٥.

[٢٨٢] محمد، عوض . ٢٠٠٦ . *قانون العقوبات* . القسم العام . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة . ص . ٢٣١.

[٢٨٣] عبد الله بن سعود محمد السراني . ٢٠١١ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* . ص . ٦٦.

[٢٨٤] القرآن . النحل . ١٠٦.

وعلاوة على ذلك، فقد قال ابن كثير – رحمه الله– أن هذه الآية قد نزلت في إثر واقعة آل عمار بن ياسر، فقد حاول المشركون أن يرجعوا عمار بن ياسر عن الإسلام فعذبوه هو وأهله، وأطاعهم عمار بن ياسر في بعض ما أرادوا نظرًا للعذاب الشديد الذي تعرض له، فشكا ما حدث له لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئنًا بالإيمان، قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن عادوا فعد}[٢٨٥].

ويأتي تفسير هذا الحديث الشريف بأن من كفر بالله من بعد إيمانه به إلا من أكره على الكفر فنطق الكفر بلسانه فقط، وقلبه مازال مطمئنًا بالإيمان لم يغيره أي قول تم إجباره عليه، فبالتالي هو موقن بحقيقته وصحيح عليه عزمه غير مائل للكفر، فلا يحاسب الله الإنسان على ما أكره عليه بل يحاسبه على ما يحفظه قلبه ويؤمن به[٢٨٦].

أما عن قول الله تعالى ﴿إلا من أكره﴾ فهو يعد دليلًا على أن من فعل المكره لا يترتب على ما قام به من شيء، وذلك طالما لم يدخل الشرك أو الكفر قلبه، فلا يمكن الاعتماد على ما قام به الشخص من أفعال أمره غيره بها نتيجة لضعفه وقلة حيلته[٢٨٧].

أما في حالة من رضي باتباع الكفر بإرادته الحرة، وليس بناءً على ضعف حيلته أمام من لا يقدر عليهم من قوم، وانشرح صدره للكفر وابتعد عن دين الله، فهذا مستحق لغضب الله عز وجل ولعنته، حيث يقول الله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ

---

[٢٨٥]إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ابن كثير . ١٩٩٧ . *تفسير ابن كثير* . تحقيق: سامي بن محمد السلامة . الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع . ٦٠٥/٤.

[٢٨٦]محمد بن جرير الطبري . ٢٠٠١ . *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* . ٣٧٥/١٤.

[٢٨٧]محمد بن يوسف أبو حيان . ١٩٩٣ . *تفسير البحر المحيط* . ٥١٢/٥.

عَظِيمٌ ﴾[٢٨٨]، وذلك يعني أن من شرح صدره بالكفر راضيًا به وموافقًا على ما يعنيه، وكان مطمئناً، فقد جهز الله لهم الغضب الشديد الذي إذا غضب لم يقم لغضبه شيء ولا راد لقضائه، وغضب عليهم كل شيء، ولهم عذاب عظيم في غاية الشدة لما قاموا به من أفعال بإرادتهم الحرة[٢٨٩].

المبحث الثالث: أركان جريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري:

لقد انتشرت جرائم التزوير الإلكتروني بشكل كبير في العصر الحالي، ومن أمثلتها أفعال تزوير المحررات والمستندات الإلكترونية المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية، وتزوير التوقيع الإلكتروني، وتزوير الشهادات المستخرجة من خلال الأنظمة المعلوماتية وأجهزة الحاسوب، فجريمة التزوير الإلكتروني تتمثل في إجراء التغييرات على ما يتم استخراجه من أجهزة الحاسب الآلي، سواء أكانت تلك المستخرجات بشكل ورقي مكتوب من خلال طباعتها أو رسمها، أو بشكها الإلكتروني على أن تكون مكتوبة بلغة مفهوم دلالتها، وقد ترتكب جرائم التزوير الإلكتروني على مستندات إلكترونية مخزنة على دعامة إلكترونية، ولابد من أن يتمتع المحرر الإلكتروني بحجية إثبات حق أو أثر قانوني بعينه وفقًا لما أقره القانون[٢٩٠].

ومن ثم، فإن جريمة التزوير الإلكتروني ترد على المستندات الإلكترونية التي يتم الحصول عليها من خلال استخدام وسائل معلوماتية كالأجهزة الإلكترونية، أو الكهرومغناطيسية، أو التي تتسم بطابع ممغنط، حيث تقوم جريمة التزوير الإلكتروني على ركنين أساسيين، وهما: الركن المادي، والركن المعنوي، ويتضمن الركن المادي قيام الجاني بتغيير الحقائق الواردة في المستند الإلكتروني من خلال استخدام إحدى

---

[٢٨٨] القرآن . النحل . ١٠٦.

[٢٨٩] مسلم، مصطفى . ٢٠١٠ . *التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم* . الإمارات العربية المتحدة: إصدارات كلية الدراسات العليا والبحث العلمي . جامعة الشارقة . ١٩١/٤ .

[٢٩٠] حجازي، عبد الفتاح بيومي . ٢٠٠٢ . *النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة* . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي . ص . ٣٠٦.

الوسائل التي أقرها القانون، أما الركن المعنوي فيتضمن القصد الجنائي العام المتمثل في علم الجاني بتزوير المحرر الإلكتروني وعناصره، بالإضافة إلى الإرادة لاستخدام الجاني المحرر المزور لإيقاع الضرر بالآخرين[٢٩١].

وقد حرص كل من المشرعين الإماراتي والمصري على تجريم أفعال تزوير المستندات الإلكترونية، كما حرص كل من المشرعين أيضًا على وضع أطر من خلال النصوص التشريعية والقانونية لتحديد الركن المادي والمعنوي لجرائم التزوير الإلكتروني، وبناءً على ذلك، سوف تتناول الباحثة في هذا المبحث الركن المادي والركن المعنوي لجريمة التزوير في القانونين الإماراتي والمصري.

المطلب الأول: الركن المادي لجريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري

إن الركن المادي في جريمة التزوير الإلكتروني يتمثل في العديد من الصور كتزوير أو تقليد المستند الإلكتروني، أو توقيع إلكتروني، أو شهادة اعتماد توقيع إلكترونية، ويشترط لقيام جريمة تزوير المستندات الإلكترونية توافر أربعة عناصر أساسية: عنصر تغيير الحقيقة، وعنصر محل الجريمة المتمثل في المحرر أو المستند الإلكتروني، وطرق التزوير في المستندات الإلكترونية، وأخيرًا عنصر الضرر في تزوير المستندات الإلكترونية[٢٩٢]، وقد قام المشرع الإماراتي بتجريم أفعال التزوير الإلكتروني من خلال نص المادة (٦)[٢٩٣] من المرسوم بقانون رقم ٥ لعام ٢٠١٢م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي نصت على أنه: "يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز سبعمائة وخمسين ألف درهم كل من زور مستندًا إلكترونيا من مستندات الحكومة الاتحادية أو المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة الاتحادية أو المحلية" .

---

[٢٩١] الفقي، عبد الحليم فؤاد . ٢٠١٦ . *جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني* . القاهرة: دار النهضة العربية . ص . ٣٧٥٥-٣٧٥٦.

[٢٩٢] عمر عبد السلام حسين الجبوري . ٢٠١٧ . *جريمة التزوير الإلكتروني في التشريع الأردني: دراسة مقارنة* . ص . ٣٩.

[٢٩٣] نص المادة (٦) من المرسوم بقانون رقم ٥ لعام ٢٠١٢م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات .

أما بالنسبة للمشرع المصري فنجد أنه تناول الركن المادي لجريمة التزوير الإلكتروني من خلال تنظيم النصوص التشريعية القانونية لهذا النوع من الجرائم، بحيث تتضمن جميع عناصر الركن المادي لها، فقد نص المشرع المصري في المادة (٢٣)[٢٩٤] من قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤م لتنص على أنه: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أ. أتلف أو أعاب توقيعًا، أو وسيطًا إلكترونيا، أو زور شيئًا من ذلك بطريق الاصطناع، أو التعديل، أو التحوير، أو بأي طريق أخر.

ب. استعمل توقيعًا، أو وسيطًا، أو محررًا إلكترونيا معيبًا، أو مزورًا مع علمه بذلك" .

ومن الجدير بالذكر، أن الركن المادي يتكون من العديد من العناصر التي يجب توافرها حتى تتحقق جريمة تزوير المستندات الإلكترونية، ويمكن تناول تلك العناصر فيما يلي:

العنصر الأول- تغيير الحقيقة:

إن تغيير الحقيقة يعد أحد أهم عناصر الركن المادي لجريمة تزوير المستندات الإلكترونية، ويرجع ذلك لأن التزوير يمثل أحد أشكال الكذب المكتوب، وبالتالي فإن أساس التزوير هو تغيير الوقائع، فإذا تطابق ما ورد في مستند البيانات مع الحقائق لا يعد تزويرًا، وذلك حتى إذا قام الشخص المزور بالاعتراف بعدم صحة البيانات، وأنه يقوم بالإضرار بالغير وغير حسن النية[٢٩٥]، أما إذا اتضح تعديل بيان واحد فقط من بيانات المستند فإنه يعد جريمة تزوير، ويجب الإشارة إلى أن الأصل في جريمة التزوير

---

[٢٩٤] المادة (٢٣) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م.

[٢٩٥] الشاذلي، فتوح . ٢٠١٤ . *جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية* . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

فيما يتعلق بالإقرارات الفردية أنه لا يجوز للشخص أو يقوم بتزوير الأدلة لنفسه، ويتم فرض العقوبات على من يرتكب جرائم انتحال شخصية الآخرين أو تزوير البيانات الشخصية دون النظر إلى ما يشتمل عليه الاعتراف، فلابد أن يتم إثبات التزوير الواقع على الوثائق الإلكترونية في المستند الإلكتروني نفسه بشكل شامل لكافة محتوياته، حتى يثبت تزوير المستند ككل أو تزوير إحدى البيانات الواردة به .

العنصر الثاني– محل الجريمة (المحرر أو المستند الإلكتروني):

تقوم جريمة التزوير في حالة ثبوت تغيير الحقائق من خلال إجراء التعديلات على المستند، فالمستند محل جريمة التزوير الإلكترونية يعرف بأنه جميع ما يستمل على معلومات أو بيانات مكتوبة، أو فوتوجرافية، أو مطبوعة، وبالنسبة للمستند الإلكتروني فنجد أن المشرع الإماراتي قد تطرق إليه في الفقرة الأولى من المادة رقم (١٠)[٢٩٦] من القانون الاتحادي رقم (١) لعام ٢٠٠٦م في أمر المعاملات والتجارة الإلكترونية، والتي نصت على أنه: "لا يحول دون قبول الرسالة الإلكترونية أو التوقيع الإلكتروني كدليل إثبات:

أ. أن تكون الرسالة أو التوقيع قد جاء في شكل إلكتروني.

ب. أن تكون الرسالة أو التوقيع ليس أصليًا أو في شكله الأصلي، متى كانت هذه الرسالة أو التوقيع الإلكتروني أفضل دليل يتوقع بدرجة معقولة أن يحصل عليه الشخص الذي يستشهد به".

كما أشار المشرع المصري في قانون التوقيع الإلكتروني في المادة (١٥)[٢٩٧] التي نصت على أنه: "للكتابة الإلكترونية وللمحررات الإلكترونية، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت

[٢٩٦] المادة رقم (١٠) من القانون الاتحادي رقم ١ لعام ٢٠٠٦م في أمر المعاملات والتجارة الإلكترونية.

[٢٩٧] المادة (١٥) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥لعام ٢٠٠٤م.

الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقًا للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا".

كما أشارت المادة (١٨)[٢٩٨] من نفس القانون إلى أنه: "يتمتع التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية:

أ. ارتباط التوقيع بالموقع وحده دون غيره .

ب. سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني .

ج. إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط الفنية والتقنية اللازمة لذلك".

١. خطة التشريعات في تجريم تزوير المستند أو المستند الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد حرص المشرع الإماراتي على تجريم أفعال تزوير المستندات، والدليل على ذلك ما أشار إليه المشرع الإماراتي في المادة (٧٩)[٢٩٩] من القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م بإصدار قانون العقوبات بدولة الإمارات العربية المتحدة، طبقًا لقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦م، والتي نصت على أنه: "من حكم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو في جريمة تزييف نقود أو تزويرها أو تقليدها أو تزوير طوابع أو مستندات مالية حكومية ومحررات رسمية أو في جريمة رشوة أو اختلاس أو سرقة أو قتل عمد، يوضع بحكم القانون بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة وفقاً للقواعد التي يحددها وزير الداخلية مدة مساوية لمدة العقوبة على أن لا تزيد على خمس سنوات".

---

[٢٩٨] المادة (١٨) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥لعام ٢٠٠٤م.

[٢٩٩] المادة (٧٩) من القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م بشأن إصدار قانون العقوبات بدولة الإمارات العربية المتحدة، طبقًا لقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦م.

٢. خطة التشريعات في تجريم تزوير المستند أو المستند الإلكتروني في جمهورية مصر العربية:

لقد قام المشرع المصري في قانون العقوبات بتجريم أفعال تزوير المستندات، فقد جاءت المادة (٢٠٦) [٣٠٠] لتنص على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئًا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره، وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع عمله بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي:

أ- أمر جمهوري (١) أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة، خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه.

ب- أختام، أو دمغات، أو علامات إحدى المصالح، أو إحدى جهات الحكومة ختم، أو إمضاء، أو علامة أحد موظفي الحكومة.

ج- أوراق مرتبات، أو بونات، أو سراكي، أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها دمغات الذهب أو الفضة.

كما أشار المشرع المصري في المادة (٢٠٧) [٣٠١] من نفس القانون إلى أنه: "يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام، أو دمغات، أو علامات حقيقية لإحدى المصالح الحكومية، أو إحدى جهات الإدارة العمومية، أو إحدى الهيئات المبينة في المادة السابقة واستعملها استعمالًا ضارًا بمصلحة عامة أو خاصة".

---

[٣٠٠] المادة (٢٠٦) من قانون العقوبات المصري طبقًا أحدث التعديلات بالقانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٣م القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣م.

[٣٠١] المادة (٢٠٧) من قانون العقوبات المصري طبقًا أحدث التعديلات بالقانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٣م القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣م.

العنصر الثالث– طرق التزوير في المستندات الإلكترونية:

تتمثل طرق تزوير المستندات الإلكترونية في الطريقة المادية والطريقة المعنوية، ويمكن تناولها فيما يأتي:

١. طرق التزوير المادي: لقد قام المشرع الإماراتي بتحديد طرق تزوير المستندات، والتي تنطبق على جرائم تزوير المستندات الإلكترونية، ومن أهمها قيام الجاني بتزوير الإمضاءات من خلال انتحال صفة شخص آخر أو شخص خيالي .

٢. طرق التزوير المعنوي: تتمثل طرق التزوير وفقًا لما أقره المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة في تزوير إمضاء أو ختم أو بصمة لشخص ما دون توافر عنصر العلم بما يتضمنه المستند، وفي هذه الحالة لا يتم توقيع العقوبات إلا إذا تم التزوير على المستندات الرسمية[٣٠٢].

وتتفق دراسة (عبد الله بن سعود السراني، ٢٠٠٩)[٣٠٣] مع ما ورد، حيث إنها أشارت في نتائجها أن هناك العديد من الوسائل والصور لارتكاب جريمة التزوير الإلكتروني في الدوائر الحكومية الإلكترونية منها الطرق المادية والطرق المعنوية، وعلاوة على ذلك فلابد على المحقق الجنائي والفني أن يتبعا أساليب فعالة جدًا في إثبات جرائم التزوير الإلكترونية، إلا أنه توجد العديد من معوقات تؤدي إلى عدم فاعلية الأساليب المستخدمة من المحقق الجنائي، والفني في إثبات جرائم التزوير الإلكتروني بدرجة قوية جدًا.

العنصر الرابع– الضرر في تزوير المستندات الإلكترونية:

لقد قام المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة بإقرار أهمية توافر عنصر الضرر حتى تقوم جريمة التزوير الإلكتروني، وقد ورد ذلك في نص المادة (٢١٦)[٣٠٤] من قانون العقوبات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م

---

[٣٠٢] حفصي عباس . ٢٠١٥ . *جرائم التزوير الإلكترونية* .

[٣٠٣] عبد الله بن سعود بن محمد السراني . ٢٠٠٩ . *فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني* .

[٣٠٤] المادة (٢١٦) من قانون العقوبات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م وتعديلاته الواردة بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦م.

وتعديلاته الواردة بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦م، والتي نصت على أن: "تزوير المستند هو تغيير الحقيقة فيه بإحدى الطرق المبينة فيما بعد تغييرا من شأنه إحداث ضرر وبنية استعماله كمحرر صحيح".

فمن خلال نص المادة سالفة الذكر، نجد أنه لابد من توافر النية لدى الجاني لإيقاع الضرر بالآخرين، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمستندات الإلكترونية العرفية، أما المستندات الرسمية فنجد أنه بمجرد قيام الجاني بأفعال التزوير يثبت على إثره حدوث الضرر، ومن ثم فإنه ليس من الضروري أن يثبت وقوع الضرر حتى تقوم جريمة تزوير المستندات الرسمية الإلكترونية، ولكن يكفي أن يكون الضرر محتملًا حدوثه، أما بالنسبة للتزوير الواضح فلا عقوبة عليه نظرًا لعدم توافر الضرر[٣٠٥] .

ويجب الإشارة هنا أيضًا إلى أن القضاء المصري قد استقر على ضرورة تحقق الضرر العام في كل تزوير في محرر رسمي، حتى ولو لم يترتب عليه ضرر بالفعل لشخص معين أو كان محتمل الوقوع فقد قضى بأنه: "يكفي في بيان الضرر في جريمة التزوير أن يظهر الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية، فإن هذه الأوراق من شأنها كل تغيير للحقيقة فيما أعدت لإثباته حصول الضرر بإضعاف الثقة بها، وقوتها التدليلية باعتبارها ذات طابع خاص تعمل بذاتها الدليل على صدق ما دون فيها من جانب الموظف العمومي الذي حررها"[٣٠٦].

---

[٣٠٥] رمضان، عمر السعيد . ١٩٨٦ . *شرح قانون العقوبات: القسم الخاص، شرح قانون العقوبات القسم الخاص* . القاهرة: دار النهضة العربية.

[٣٠٦] نقض جنائي ١٩٤٥/١١/٥م، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٤، ص ٣.

المطلب الثاني– الركن المعنوي لجريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري

إن الركن المعنوي في جريمة تزوير المستندات الإلكترونية يتمثل في صورة القصد الجنائي، وينقسم القصد الجنائي إلى عنصرين أساسيين، وهما: العلم والإرادة، فلابد أن يتوافر علم الجاني بارتكابه لجريمة مستوفيًا جميع أركانها من خلال استخدام واحدة من الوسائل التي أقرها القانون، ويلزم أن يترتب على ذلك إحداث تغيير بالحقائق مما يتسبب في وقوع ضرر بالآخرين أو احتمال وقوعه[٣٠٧]، ومن ثم فلابد من توافر القصد الجنائي العام المتمثل في العلم والإرادة قيام جريمة التزوير الإلكتروني، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر القصد الجنائي الخاص وإثباته، وبناءً على ذلك، سوف تتناول الباحثة في هذا المطلب الركن المعنوي لجريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري، وذلك من خلال ما يأتي:

لا شك أن الركن المعنوي هو الركن الثاني المكون لجريمة التزوير الإلكتروني، فهو بمثابة الجانب النفسي الواجب توافره في جريمة التزوير الإلكتروني شأنها شأن غيرها من الجرائم العمدية، وهناك عناصر محددة يجب توافرها حتى يتحقق الركن المعنوي لجريمة التزوير الإلكتروني، بحيث تتمثل تلك العناصر في العلم بأجزاء الجريمة وإرادة الجاني[٣٠٨].

وفي هذا الصدد نجد أن المشرع الإماراتي قد وضح عناصر الركن المعنوي للجريمة في المادة رقم (٣٨)[٣٠٩] من قانون العقوبات رقم (٣) لعام ١٩٨٧م تبعًا لأحداث التعديلات الواردة بالمرسوم بقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٦م التي تصت على: "يتكون الركن المعنوي للجريمة من العمد أو الخطأ، ويتوفر العمد باتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجرمًا

---

[٣٠٧] عفيفي، كامل عفيفي . ٢٠٠٧ . *جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون* . بيروت: منشورات الحلب الحقوقية . ص . ٢٥٨.

[٣٠٨] عبد الستار، فوزية . ١٩٨٧ . *شرح قانون العقوبات – القسم العام* . القاهرة: دار النهضة العربية.

[٣٠٩] المادة رقم (٣٨) من قانون العقوبات رقم (٣) لعام ١٩٨٧م تبعًا لأحداث التعديلات الواردة بالمرسوم بقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٦م.

قانونًا، وذلك بقصد إحداث نتيجة مباشرة أو أية نتيجة أخرى مجرمة قانونًا يكون الجاني قد توقعها، ويتوفر الخطأ إذا وقعت النتيجة الإجرامية بسبب خطأ الفاعل، سواء أكان هذا الخطأ إهمالًا، أم عدم انتباه، أم عدم احتياط، أو طيشًا، أو رعونة، أم عدم مراعاة القوانين، أو اللوائح، أو الأنظمة، أو الأوامر".

وبالنسبة للمشرع المصري، فنجد أنه تعرض للركن المعنوي لجريمة التزوير الإلكتروني من خلال المادة (٢٠٦)[٣١٠] من قانون العقوبات التي جاءت تنص على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئًا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره، وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع عمله بتقليدها أو بتزويرها".

كما نص المشرع المصري في المادة (٢٣)[٣١١] من قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤م لتنص على أنه: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أ. أتلف أو أعاب توقيعًا، أو وسيطًا إلكترونيا، أو زور شيئًا من ذلك بطريق الاصطناع، أو التعديل، أو التحوير، أو بأي طريق أخر.

ب. استعمل توقيعًا، أو وسيطًا، أو محررًا إلكترونيا معيبًا، أو مزورًا مع علمه بذلك".

---

[٣١٠] المادة (٢٠٦) من قانون العقوبات المصري طبقًا أحدث التعديلات بالقانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٣م القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣م.

[٣١١] المادة (٢٣) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م.

ومن الجدير بالذكر، أن القصد الجنائي، والمتمثل في صورة القصد الجنائي العام، يعد بمثابة أساس الركن المعنوي نظرًا لكون جريمة تزوير المستندات الإلكترونية من الجرائم العمدية، فحتى تقوم الجريمة لابد من توافر هذا القصد الذي يتمحور حول علم الجاني بجريمة تزوير المستند الإلكتروني، فإذا لم يتوافر علم الجاني لا تقوم الجريمة، بالإضافة إلى ذلك لابد من توافر عنصر الإرادة لديه المتمثلة في إلحاق الضرر بالآخرين[٣١٢].

١- القصد الجنائي العام، ويتكون من عنصرين هما العلم والإرادة:

أ. العلم: يشير عنصر العلم إلى قدرة الجاني على تخيل الفعل الإجرامي، ولابد من توافر كافة عناصر السلوك الإجرامي المادية على أن تكون شاملة وكاملة، كما يشترط قربها قدر الإمكان في الوقت الذي يتم فيه ارتكاب جريمة التزوير الإلكتروني، سواء أكانت في مرحلة استخدام الطرق المادية أو المعنوية، وبالتالي فإن إرادة الجاني لارتكاب الجريمة لا تتحقق إلا بتوافر عنصر العلم[٣١٣].

ب. الإرادة: تتحدد في الأنشطة الداخلية النفسية للجاني، والتي تتمثل في حريته الكاملة المتاحة له والتي يقوم بتحويلها إلى سلوك يظهر في العالم الخارجي، وتتحدد عناصر الإرادة في العنصر المادي والمعنوي وحرية الاختيار[٣١٤].

---

[٣١٢] مسعود، خشير . ٢٠١٠ . *الحماية الجنائية لبرامج الكومبيوتر* . الجزائر: دار الهدى.

[٣١٣] حسني، محمود نجيب . ١٩٧٨ . *النظرية العامة للقصد الجنائي: دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية* . القاهرة: دار النهضة العربية.

[٣١٤] الصيفي، عبد الفتاح . ٢٠١٨ . *الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون* . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

٢- القصد الجنائي الخاص:

لابد من توافر القصد الجنائي الخاص حتى تقوم جريمة التزوير الإلكتروني لما له من أهمية كبيرة عن إقرار العقوبة، ويتضح القصد الجنائي الخاص في تواجد نية الجاني لإيقاع الضرر بالآخرين من خلال استخدام المستند المزور، حيث إنه يعد الباعث المحرض للجاني لارتكاب جريمته، ومن ثم فقد حرص المشرع على تحديد الباعث في القصد الجنائي الخاص، والذي يعرف بأنه الدافع الذي يقوم بتحريك إرادة الجاني في إشباع افتقار ذاتي نفسي، ومثال على ذلك الانتقام، والكراهية، والحقد وما إلى ذلك[٣١٥] .

٣- إثبات القصد الجنائي:

يتمثل القصد الجنائي بشكل رئيسي في وقائع الدعوة المتعلقة بجريمة تزوير المستندات الإلكترونية، وتقوم سلطة الاتهام بإثبات القصد الجنائي الخاص من خلال ما تم طرحه أمام المحكمة من وقائع، ومن ثم فلابد على المتهم في حالة إنكاره للأدلة المقدمة ضده أن يقوم بتقديم الأدلة التي من شأنها تبرئته من الاتهامات الموجهة إليه، وبالنظر إلى عملية التزوير فإن توافر عنصر النية لاستخدام المستند المزور لإيقاع الضرر بالآخرين كافيًا كدليل على عملية التزوير .

ومن خلال ما سبق، نجد أن المشرع الإماراتي قد حرص على تجريم أفعال التزوير الإلكتروني، كما أقرت النيابة العامة في الإمارات بأنه يتم إخضاع الجاني للعقوبة المقررة في المادة (٦)[٣١٦] من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أقر المشرع الإماراتي في تلك المادة عقوبة من يقوم بتزوير محرر إلكتروني رسمي سواء أكان ينتمي للحكومة المحلية، أو

---

[٣١٥] سرور بن محمد العبد الوهاب . ٢٠٠٤ . *الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيزية* . (رسالة ماجستير) في العدالة الجنائية تخصص التشريع الجنائي الإسلامي . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . كلية الدراسات العليا للعلوم الأمنية . العليا.

[٣١٦] المادة (٦) من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

الاتحادية، أو المؤسسات العامة المحلية، أو الاتحادية؛ والتي تحددت بغرامة قدرها ١٥٠ ألف درهم كحد أدنى و٧٥٠ ألف درهم كحد أقصى، أو السجن المؤقت.

كما حرص المشرع المصري أيضًا على تجريم أفعال التزوير الإلكتروني، وذلك في نص المادة (٢٣)[٣١٧] من قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م، والتي جاءت لتنص على أنه: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أ. أتلف أو أعاب توقيعًا، أو وسيطًا إلكترونيا، أو زور شيئًا من ذلك بطريق الاصطناع، أو التعديل، أو التحوير، أو بأي طريق أخر.

ب. استعمل توقيعًا، أو وسيطًا، أو محررًا إلكترونيا معيبًا، أو مزورًا مع علمه بذلك" .

الخلاصة:

لقد تناولت الباحثة في هذا الفصل جريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية والقانونين الإماراتي والمصري، وذلك من خلال التطرق إلى تعريف التزوير الإلكتروني وأهمية تجريمه، بحيث تم استعراض تعريف التزوير والإلكتروني من الجانب اللغوي والاصطلاحي، كما تم بيان تعريف التزوير الإلكتروني اصطلاحيًا، كما ناقشت الباحثة حجية المحررات الإلكترونية في الفقه الإسلامي، بالإضافة إلى خطورة جريمة التزوير الإلكتروني، والتي تمثلت في كل من الخطورة الاقتصادية، والخطورة الأخلاقية والاجتماعية، والخطورة السياسية والعسكرية، وتبين من خلال هذا الفصل أركان جريمة التزوير الإلكتروني في الشريعة الإسلامية، والتي انقسمت إلى الركن المادي الذي يتحدد في عنصر تغيير الحقيقة، ووقوع التغيير على المحرر، وعنصر الضرر، والركن المعنوي والمتمثل في عنصري العلم والإرادة.

[٣١٧] المادة (٢٣) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م.

واستعرضت الباحثة أيضًا في هذا الفصل أركان جريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري، حيث تم استعراض الركن المادي لجريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري، والذي تحدد في ثلاثة عناصر، وهي: تغيير الحقيقة، ومحل الجريمة (المحرر أو المستند الإلكتروني)، وطرق التزوير في المستندات الإلكترونية، بجانب عنصر الضرر في تزوير المستندات الإلكترونية، كما ناقشت الباحثة الركن المعنوي لجريمة التزوير الإلكتروني في القانونين الإماراتي والمصري، والتي تحددت في القصد الجنائي العام المتمثل في عنصري العلم والإرادة، فضلًا عن القصد الجنائي الخاص، وأخيرًا إثبات القصد الجنائي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA